The role of the social policy in supporting family stability in the Emirate of Sharjah (Analytical study for the period (2000-2020)

Makia Gomaa Ahmed Himat, PHD
mhimat@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts,
Social Sciences and Humanities - Department of Sociology
United Arab Emirates

DOI: 10.31973/aj.v1i140.1604

Abstract

The current study aims to identify the role of social policy in achieving family stability in the Emirate of Sharjah, In the period (2000-2020) the uses the analytical and descriptive method. And employs a content analysis.

The findings – 1-The issuance of many legislations distributed among the laws, decrees, decisions and administrative orders issued by government agencies, both at the federal and the local level in Sharjah, targeting the family and meeting all its needs, in addition to directives of his Highness the Ruler of Sharjah and his wife Sheikha Jawaher Al Qasimi, Chairman of the Supreme Council for Family Affairs in the emirate of Sharjah.

2- The existence of priority and care for family issues and the provision of decent living conditions through the Social Security Law, financial and material assistance for vulnerable families, in addition to directing privacy to the groups most in need of care within the family, so that Sharjah became within the international system and in accordance with of global standards of age-friendly and child-friendly cities.

3-The issuance of legislation supporting working mothers by directing the development of nurseries attached to work sites, applying flexible hours for mothers to take care of infants, and granting maternity and paternity leave. The study also shows supportive legislation to achieve family cohesion through the family counseling services affiliated with the Family Development Centers, one of the departments of the Supreme Council for Family Affairs, as all of this contributes to helping families achieve stability and cohesion.

4-Finaly the study revealed the weakness in the social statistics and the absence of updating data on the social and family reality in the emirate.

Key words: Social policy, sport – Family stability- role

دور السياسة الاجتماعية في دعم الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)

د. مكية جمعة أحمد همت/أستاذ مشارك
جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
والإنسانية/قسم علم الاجتماع
دولة الإمارات العربية المتحدة

(مُلَخَّصُ البَحث)

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على دور السياسة الاجتماعية في تحقيق الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات والبرامج التي ترجمت تلك السياسة إلى خدمات وأنشطة لحماية الأسرة ودعم استقرارها للفترة الممتدة ما بين(٢٠٠٠-٢٠٢٠) . ولتحقيق الأهداف المذكورة تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتوظف أداة تحليل المضمون لحصول على المعلومات اللازمة.

وكشفت الدراسة النتائج التالية: صدور العديد من التشريعات الموزعة بين القوانين والمراسيم والقرارات والأوامر الإدارية والتي صدرت عن الجهات الحكومية سواء على المستوى الاتحادي وعلى مستوى حكومة الشارقة جاءت التوجيهات السامية لحاكم الشارقة وقرينته الشيخة جواهر القاسمي رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالإمارة مستهدفة الأسرة، حيث تبين نتائج الدراسة وجود أولوية ورعاية بقضايا الأسرة وتلبية كل احتياجاتها المادية والمعنوية وتوفير الظروف المعيشية الكريمة من خلال قانون الضمان الاجتماعي، والمساعدات المالية والمادية للأسر الضعيفة حيث جاء قرار المجلس التنفيذي لحكومة الشارقة رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام صرف الإعانات والمساعدات الاجتماعية في إمارة الشارقة مع تعديلاته. (تم تعديلات سنة ٢٠٢٠). لتبين منهجية عمل دائرة الخدمات الاجتماعية في عملها باعتبارها المؤسسة الاجتماعية المعنية بالشأن الاجتماعي في الإمارة إلى جانب صدور قوانين وقرارات ومراسيم أخرى تنظم أبعاد أخرى تعد جميعها لصالح الاستقرار الأسري بالإمارة، قرار المجلس التنفيذي رقم (٣) لسنة ٢٠١٩ باللائحة التنفيذية بشأن الدعم السكني في إمارة الشارقة، مرسوم أميري رقم(١٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن إنشاء بيت أصدقاء المرضي الخيري في إمارة الشارقة (مساعدات مالية + تقديم أجهزة تعويضية)، قرار المجلس التنفيذي رقم(٢٦) لسنة ٢٠١٩ –تعديل قرار المجلس التنفيذي رقم(١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي في إمارة الشارقة. وقد أدّى ذلك إلى استفادة الآلاف لمقابلة احتياجاتها وتحسين أوضاعها وفقا لتقارير الجهات والمؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات

الاجتماعية، وركزت هذه السياسات على توجيه خصوصية للفئات الأكثر حاجة للرعاية داخل الأسرة (الأطفال – المسنين – ذوو الاحتياجات الخاصة) حتى أضحت الشارقة ضمن المنظومة الدولية ووفقا للمعايير العالمية من المدن المراعية للمسن، والمدن الصديقة للطفل.

وأشارت نتائج الدراسة أيضا إلى صدور التشريعات الداعمة للأم العاملة من خلال صدور توجيهات خاصة لاستحداث الحضانات الملحقة بمواقع العمل، وتطبيق نظام الساعات المرنة للأمهات لرعاية الأطفال الرضع، ومنح إجازات الأمومة والأبوة. وتوضح نتائج الدراسة كذلك عن وجود تشريعات داعمة لتحقيق التماسك الأسري من خلال خدمات وقائية ونمائية وعلاجية ممثلة في خدمة الإرشاد الأسري التابعة لمراكز التنمية الأسرية احدي إدارات المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، ومكاتب التوجيه الأسري التابعة للمحاكم الشرعية، إلى جانب خدمات أخرى مقدمة في معالجة العنف الأسري والخلافات الأسرية ممثلة في مراكز الدعم الاجتماعي التابعة للقيادة العامة للشرطة (بوزارة الداخلية)، وأخرى تابعة للهيئة العامة للأوقاف حيث تسهم كل ذلك في مساعدة الأسر في معالجة تحديات تواجه الأسر في الإمارة وتعمل على تحقيق الاستقرار والتماسك.

وأخيرا كشفت الدراسة عن وجود مشكلة في تحديث قاعدة البيانات الخاصة بأوضاع الأسرة على المستوى المحلي ويرجع ذلك بشكل كبير إلى عدم تتابع إجراء الدراسات المسحية الميدانية التي تجدد من تدفق المعلومات من خلال الدراسات والبحوث التي تغطي كافة أبعاد وقضايا الأسرة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاجتماعية – الدعم – دور – الاستقرار الأسري.

مقدمة:

تحقيق الاستقرار الأسري اصبح هماَ مؤرقاَ للمجتمعات والحكومات معاً في عالم اليوم، لذلك أضحي هدفا مهما وأمراً ضروريا في كل المجتمعات على ضوء ما يعكسه الواقع من تحديات حيث تعجز تدابير الأسرة وحدها لمجابهة ذلك، ويبدو ذلك جلياً مما تكشفها نتائج البحوث والدراسات مؤخرا، فقد كانت الأسرة في الماضي وعبر حقب طويلة تمثل وحدة اقتصادية انتاجية تحقق الإكتفاء ووحدة اجتماعية وثقافية وتربوية تتولي وظائف متنوعة .

ويؤكد القرآن الكريم أن غاية بناء الحياة الزوجية والأسرية في الاسلام الديمومة والاستمرار والاستقرار وبنيانها قائم على المودة، السكن والرحمة حتي ينعم الأبناء وجميع أفراد الأسرة بالاستقرار والرضا والاطمئنان، يقول الله عز وجل : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ **(الروم:٢١)**، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ (الأعراف:١٨٩) .

ويعدّ الاستقرار الأسري بهذا التقديم مقصد من مقاصد الدين، وهو الذي يمنح أفراد الأسرة الشعور بالأمان والحماية والحؤول دون الانحراف والتشرد والضياع، كما تشير إلى ذلك الدراسات الاجتماعية بأن عدم الاستقرار الأسري يقود إلى المشكلات الاجتماعية المتنوعة في المجتمع، لذلك فإن الأسرة في الإسلام تنظمها مجموعة من الأحكام والتي تحدد كيفية نشأتها، وماهية العلاقة بين أفرادها في نظام متكامل ويشتمل هذا النظام على بيان طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة، وعلى الحقوق والواجبات بما يضمن سلامة الأسرة واستقرارها (بني يونس،٢٠١٢).

تتضافر العديد من الظروف وتعرَض النسيج الاجتماعي للعلاقات الأسرية لتحديات متنامية مثل التحولات المتسارعة تبعاُ للتطورات التكنولوجية واستخداماتها حيث يتزامن كل ذلك مع اتساع وتيرة الانفتاح المحلي على الثقافات العالمية (بالحاج،٢٠١٧)، ويقلق البعض بشأن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي أصابت الأسرة المعاصرة في البناء والوظيفة ويصفها بأنها عميقة ومقلقة، ولاسيما أنه لا جدال حول أن الأسرة هي المؤسسة التربوية والتعليمية الأولى في المجتمع، لمد الأجيال بالقيم والمبادئ الأخلاقية لتتشكل لدي الفرد الشخصية الايجابية أو السلبية فاستقرارها قضية حيوية (نخلة،٢٠١١).

ولفهم الحقائق اليومية للأسرة في المجتمعات الحديثة يوضح **(كارلوسن وآخرون،٢٠١٧)** " اننا نحتاج إلى الاعتراف بأن الأسرة هي كيان ديناميكي، فالتحولات على مسار الحياة الأسرية وتنظيمها، أصبحت تحت سندان الظروف الداخلية في بيئة الأسرة المرهقة بضغوط الحياة، أو التحديات الواردة إليها من المحيط الخارجي حيث تكشف جهود الباحثين أن المظاهر التي تؤكد وقوع الأسرة في المخاطر واضحة، ويعتقد آخرون إن الملامح العامة للعديد من الأسر في معظم المجتمعات تعكس مظاهر الضعف لدي أرباب الأسر في مجابهة تحديات كثيرة من قبيل التنشئة، الصعوبات الاقتصادية والاستبعاد الاجتماعي والوصم أو الافتقار إلى الدعم الاجتماعي وانعدام التوازن بين متطلبات الوظيفة والدور العائلي ، المعاناة من ضغوط جهاد الحياة اليومية، وثقل الأعباء التربوية في ظل فضاءات العوالم الافتراضية، والمعاناة من مستويات عالية من الصراع المرتبط بالظروف الخاصة للعلاقات الزوجية المتكدرة أو الطلاق. (فونو & أولاه، ٢٠١٧) .

وليس هنالك استثناء لأيّ مجتمع حول وجود التحديات التي تواجه الأسرة المعاصرة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وفي أبعاد متباينة اعتمادا على ما تفرزها كل تجربة إنسانية في المجتمع المعني حتي في المجتمعات المتقدمة. يقول (سيجالين،٢٠١٨)" واصلت المؤسسة الأسرية في فرنسا تطورها على منحني انحداري بدأ في السبعينيات من هذا القرن، فنلاحظ الانخفاض في الزواج، والاستمرار في معدلات الطلاق" .

ولا يمكن استثناء الأسرة الإمارتية عن ما يحدث في العالم من تحولات وما يترتب عليها من نتائج سالبة كانت ام موجبة تشير (العريمي،٢٠١٧) الأسرة الإماراتية لم تتمكن من استيعاب الحداثة بشكل متكامل ولم تتكيف معها، لأنّها ناتجة عن معطيات غير منسجمة .فآليات التحديث أصبحت تمثل تحديا للمقومات المحلية، لما تحمله من رؤى غير متضامنة فأصبحت الأسرة بالأخص الممتدة عاجزة أمام هذه التحديات وتركت تعاني التمزق وفي الوقت نفسه يطلب إليها التماسك والامتداد.

وقد تنوع تناول الباحثون لموضوع الاستقرار الأسري من المنظور السوسيولوجي، السيكولوجي، التربوي، الديني والاقتصادي، فنجد تباين التناول لمفهوم ومؤشرات الاستقرار الأسري كل باحث من منظوره يقول (بالديرج،٢٠١١)" لم يستقر الباحثون تقليديًا على تعريف محدد لماهية الأسرة المستقرة أم غير المستقرة وتوجد العديد من الاختلافات حيث ينظر إلى هذا المفهوم من خلال عدسات مختلفة ".و تعرضت(روبانر،٢٠١٨) لعلل الأسرة المعاصرة قائلة " تواجه العائلات المعاصرة مجموعة من القضايا غير المسبوقة، وجوانب من القضايا الرئيسة العالقة هو التوزيع الجنساني المستمر للمسؤوليات الأسرية في الدول الصناعية الغربية، التحولات الديموغرافية، الزيجات المتعثرة، ارتفاع معدلات الطلاق، وتأخر الزواج، وتراجع الخصوبة، إلى جانب عدم المساواة في فرص الحياة بين الفقر والرفاهية مما جعلت الأسر اليوم أكثر هشاشة مما كانت عليه في الماضي".

وتنظر المقاربة الاقتصادية لأهمية الأسرة المستقرة من المنظور المادي الاقتصادي وتؤكد أنها تسهم بشكل كبير في تكوين قوة عاملة منتجة تضمن اقتصاديات مزدهرة وقوية ؛ مما تمكن الدول من توفير الحماية لمواطنيها من طوارئ الحياة المختلفة من خلال توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وكلّها ضرورية للحفاظ على اقتصاد ومجتمع مستقرين وقوين يعملان بشكل جيد(**دوجاروفا**، ٢٠١٦) .

وهكذا تزداد الأهمية لدراسة علاقة السياسات والبرامج ودورها في ضمان الاستقرار الاقتصادي وما الذي يمكن فعله لتثبيت الدخل للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل أو على الأقل وقف الأضرار المحتملة لتقلبات دخل الأسرة وتأثير ذلك على نمو الطفل، وأن تصميم سياسات لتعزيز الاستقرار في اقتصاد السوق، يعطي لصانعي السياسات خيارات فيما يتعلق بما إذا كانت السياسة تعمل على التثبيط أو التأمين ضد المخاطر لجميع فئات المجتمع (هاردي &آخرون،٢٠١٩)، وتعرضت كل من (أريس& بانتازي،٢٠١٩) في دراستهما لنهج السياسة الاجتماعية الموجهة نحو دعم الأسر، والتي تستند على فلسفة الحماية الاجتماعية وخاصة مجابهة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وفقاً لنهج البنك الدولي، وأشاروا لضرورة قياس

نجاح تدخلات السياسة الاجتماعية وفقا لمجموعة من النتائج المحددة لكل أسرة وأفرادها المستهدفون .

وبينما ربط بعض الباحثين العلاقة القوية بين وجود أسر مستقرة ومعافاة وضمان الاستقرار السياسي، بحيث تولي الدول العناية بقضايا الأسرة والاهتمام بمسألة استقرارها ليس باعتباره خيارا، بل كضرورة قصوى تمليها متطلبات تحقيق الاستقرار والسلم السياسي والاجتماعي (عكة& الشويكي،٢٠١٩) وتحدث(اليافعي، 2018, ص٢٥١) عن الأسرة المستقرة القوية ودورها وقدراتها في تنمية القيم الأساسية والمهمة في بناء المجتمع المتماسك مثل التسامح والتفاهم والتنوع والتبادل، بذلك يمكنها ربط المواطنة وسبل تكريسها في مجتمع ما عبر الأسرة. وفي دراسة (سميث وآخرون،٢٠١٧)تم التعرض إلى دور التغييرات في بنية الأسرة عادةً بسبب انفصال والديهم أو زواج أحد الوالدين مرة أخرى " تظهر الأبحاث باستمرار أن تراكم تحولات البنية الأسرية والتي ينتج عنها عدم الاستقرار يشكل ذلك مخاطر كبيرة على نمو الأطفال" .

ونظر عدد من الباحثين إلى الاستقرار الأسري من خلال مظاهر التعرض إلى مؤشرات ومظاهر استقرارها فيشير (الزبيبي،٢٠١٢) إلى أنه يمكن التعرف على الأسرة المستقرة من خلال المجتمع المستقر الذي يتسم بمظاهر مثل انتشار الأمن وقلة الجرائم والانحرافات، استقرار العلاقات الزوجية– وتراجع نسبة وحجم معدلات الطلاق – وتراجع أو قلة النزاعات الأسرية، بينما تري (الصبان،١٩٩٢) أن تحقيق الاستقرار الأسري يتمثل في عنصرين هما استقرار العلاقة الزوجية والذي يعتمد عي التوافق كعامل أساسي يمكن أن ينعكس على الأبناء بشكل ايجابي، أمّا العنصر الثاني فهو مدى انعكاس ذلك على استقرار الأبناء ومن ثم استقرار الأسرة بكاملها .

وتكشف دراسات أخرى مظاهر غياب الاستقرار الأسري وأسبابه وانعكاسات ذلك على مجمل أوضاع المجتمع فنجد دراسة (بيرجز & آخرون،٢٠١٧) تشير إلى أن عدم الاستقرار الأسري يعود إلى التغييرات والاضطرابات في العلاقات بين الأزواج والمشكلات المتربطة بها من طلاق وغيرها، ويرتبط بسوء التكيف الاجتماعي بما في ذلك السلوكيات مثل العدوانية وزيادة الانحراف. وتؤكد نتائج أعمال بحثية أخرى أهمية تأثير الاستقرار الأسري على أعضائها ورفاهيتهم ولا سيما الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأطفال حيث ينعكس استقرار الأسرة بشكل مباشر على رفاهية الأطفال المبكر، والقدرة المعرفية لديهم وحدوث المشاكل السلوكية والصحية(آن، ٢٠١٢) و يؤدي الاستقرار الأسري إلى مزيد من مراقبة الوالدين والتمكن من الإشراف الفعال على أطفالهم، حيث تؤدي المراقبة الأبوية الجيدة، على وجه

الخصوص إلى تحسين صحة الطفل الجسدية والعقلية، ومن جهة أخرى يسهم الاستقرار في تقليل الصراع الأسري وزيادة تماسكها .

وجدير بالملاحظة هنا أنّ قواعد مصادر المعرفة والبحوث تكشف كثافة عدد البحوث حول أهمية العلاقة بين استقرار الأسرة وانعكاس ذلك على رفاهية الأطفال على شكل خاص، ولا غرابة من تركيز الاهتمام على فئة الطفولة بناء على حقيقة أنّ تأمين المستقبل الجيد للمجتمعات تعتمد على ضمان سلامة البناء السليم للإنسان منذ الطفولة (بيل، ٢٠١٥). وعكست دراسة (بيرغر &فونت،٢٠١٥) العلاقة بين دعم وحماية الأسرة وضمان طفل المستقبل المعافاة، وأنّ الأسرة الصحية المستقرة تؤثر على صحة أطفالهم بطريقتين متوافقتين مع السياسة العامة –من خلال استثماراتهم المالية وغيرها في الأطفال، ومن خلال دراستها تحدثت (رينجمان& كوري،٢٠١٥) عن أهمية توسيع واستدراك جميع احتياجات الأطفال ضمن السياسات المعلنة ولا سيما جوانب صحة الطفل، ولا شك في أنّ الوصول إلى الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية والإيوائية، ولا بد من الانتباه إلى السياسات بمعناها الواسع بما في ذلك الإسكان غير الآمن، والتلوث، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء المعاملة، وكلّها متغيرات مرتبطة بالفقر والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على صحة الطفل.

وتعرض (هاردلي&هل،٢٠١٩) إلى ضرورة الربط بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار الأسري ولا سيّما العائلات الفقيرة أو ذوي الدخل المنخفض، ويعتقدان أن عدم الاستقرار هذا ناتج بشكل أساس عن العمل غير المستقر وانعكاس ذلك على أوضاع الأسرة، ولا سيّما في ظل تراجع شبكة الأمان الاجتماعي، لذلك لا بد أن يكون الاستقرار الاقتصادي هدفًا مهمًا لمجالات السياسة المتعددة، ومدخلا لاستخدام المساعدة العامة لتحقيق الاستقرار في الدخل أو تقليل المصاعب المادية، أو تعزيز قدرة الآباء على التعامل مع عدم الاستقرار أو تجنبه. في ظل كلّ الظروف الاقتصادية .

وفي منحى أكثر اقتراباً من الواقع الخليجي تناولت دراسة تطورات السياسة الاجتماعية في دول الخليج أجراها بعض الباحثين في الشأن الاجتماعي والأسري في المنطقة، فقد أوضحت أن السياسة الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة في الفترة الراهنة تضمنت توجهات نحو التمكين من خلال قضايا التنمية الأسرية بدل الرعاية الأسرية، فقد ذكر (الكندري، ٢٠١٣،ص٨١–٨٢) أن التطورات التي شهدتها أساليب تقديم الخدمات الاجتماعية المؤسساتية في مجمل دول الخليج يعد تقدما في منهج النظر للقضايا الاجتماعية ثم أشار إلى أهمية الملائمة والمواكبة للتغيرات التي تحدث في المجتمع وبشكل خاص الأسرة ولفت الانتباه إلى ضرورة وجود مؤسسات رسمية وغير رسمية تعني ببلورة أولويات التحديات المتصلة بشؤون الأسرة في سياق التنمية الأسرية والتمكين في دول الخليج .

وتعد دولة الإمارات في السياق العربي الخليجي التي نجحت في قيادة عمليات تنمية وتطور كبيرين في فترة وجيزة جعلتها من افضل مجتمعات الرفاهية والازدهار في المنطقة المحيطة، لكنها مثل غيرها من الدول تعاني آثار تلك التحولات والتحديات التي تفرضها عصر العولمة والانفتاح وما ينتج عنها من مشكلات اجتماعية وثقافية وتربوية تأثرت بها الأسرة الإماراتية على وجه خاص، وفي إمارة الشارقة حظيت الأسرة بالسياسات التي استهدفتها في الفترات الماضية، لكنها لم تجد الحظ من الدراسات والتقييم ومعرفة مدي وجوه اسهام لها في تمكين الأسرة والمساعدة في استقرارها .

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

- يعد تحقيق الاستقرار الأسري أمر حيوي وضرورة مجتمعية في كلّ المجتمعات، ويعد هدفاً استراتيجيا للحكومة الإماراتية في مستواها الاتحادي والمحلي،حيث جعلت دولة الإمارات من الأسرة القوية المتماسكة الركيزة وحجز الزاوية التي تبني عليها رؤيتها ومرتكزات الاستراتيجية، فنجد في رؤية الإمارات 2021، ورؤية أبوظبي 2030 ما تؤكد " أن ركيزة ومقوم تلك الاستراتيجيات هي الاعتماد على الأسرة المتماسكة، والمستقرة، والمحافظة على السمات الأصيلة والعراقة المتجذرة للعادات والتقاليد التي يقرها الدين" . لكنه ورغما عن صدور العديد من التشريعات الخاصة بالشأن الأسري ووجود التدابير والبرامج والأنشطة والمبادرات التي استهدفت الأسرة إلا أنّ الواقع يدل على إجراء أي دراسات حول تقييم السياسات الاجتماعية ودورها في تحقيق الاستقرار الأسري على المستويين الاتحادي والمحلي، عليه فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمحور في التساؤل الرئيس :
- ما هي السياسات الاجتماعية التي صدرت على المستويين الاتحادي والمحلي في إمارة الشارقة وما دورها في دعم وحماية الاستقرار الأسري في الشارقة الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٢٠ ؟
- ماهي الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة التي ترجمت السياسة الاجتماعية الموجهة نحو دعم الأسرة في إمارة الشارقة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠؟
- ما هي اهم التحديات وقضايا الأسرة في إمارة الشارقة ؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من موضوعها و الذي يتناول الأسرة واستقرارها باعتبارها اهم وحدات بناء المجتمع، فاستقرار الأسر ينعكس بدوره على استقرار المجتمع، ويتحقق بذلك الازدهار وضمان مشاركة أفراده في مشاريع التنمية والتطوير، وكذلك يتحقق ضمان الاستفادة من عوائد تلك التنمية.

الأهمية الثانية تأتي من أنّ هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تحاول تقييم محتوي السياسة الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة في إمارة الشارقة، ورصد وتحليل الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة التي تدعم استقرار الأسرة في الإمارة ويستطيع صانعو القرار، وواضعو السياسة الاجتماعية الإفادة من نتائج الدراسة (لا توجد دراسات سابقة تناولت بالربط بين السياسة الاجتماعية ودعم استقرار الأسرة، وهذا يعكس خبرات الباحثة كأحد المهتمين والمستشارين والمهنيين العاملين في مجال الأسرة في إمارة الشارقة لنحو عقد من الزمان وحتي الآن)

أهداف الدراسة تتمثل في :

- إلقاء الضوء على السياسات الاجتماعية التي استهدفت الأسرة وتقديم الدعم والحماية لها في إمارة الشارقة في الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠م.
- التعرف على الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة التي حوتها السياسة الاجتماعية واستهدفت الأسرة في إمارة الشارقة في الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠م.
- التعرف على اهم قضايا وتحديات الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة .
- الخروج بتوصيات تسهم في دعم صانعي القرار، وواضعي السياسات الاجتماعية في إمارة الشارقة، في تطوير السياسات الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة، وبالتالي تعين الدراسة في سد الفجوة الحالية ما بين في مجالي البحوث والسياسات .

منهج الدراسة وأداتها:

تصنف الدراسة الحالية ضمن الدراسات الكيفية، وتستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وللحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها توظف أداة وأسلوب تحليل المضمون من خلال النظر في التشريعات والقوانين، والقرارات، والمراسيم الصادرة بشأن الأسرة من الجهات الحكومية على المستوى الاتحادي والمحلي بإمارة الشارقة .

المفاهيم الرئيسة:

تعبر المفاهيم والمصطلحات عن معنى ومضمون دلالات الكلمات لذلك، لذلك فهي تعكس الخلفية والسياق الثقافي القيمي للمجتمعات، لذلك نجد التباين ولو جزئيا في تحديد المصطلحات، ومن هنا يعد ضبط المفاهيم الأساسية مسألة في غاية الأهمية، ولا سيما في البحوث الاجتماعية .

مفهوم الأسرة:

الأسرة لغة:

الأسرة من "أ. س. ر" الألف والسين والراء ومعناه الحبس والإمساك، وأسر إسارة هي شدة وربطة وقد اشتق مصطلح الأسرة من هذه المادة اللغوية لما يترتب على كل واحد من أعضائها من التزامات نحو الآخرين. وذهب آخرون في تعريف الأسرة لغة إلى : تُعرِّف الأسرة في اللغة على ثلاثة أوجه، فكلمة الأسرة تعني أهل الرجل وعشيرته وهي تدل على أفراد الأسرة : كما تُعرِّف على أنّها الدرع الحصينة، ومفهوم الأسرة ورد في المعجم الوسيط على أنه يطلق على الجماعة التي يربطها امر مشترك إذ توجد روابط تجمع أفراد الأسرة الواحدة، أمّا مجموعها فهو أسر. والأسرة تعني أسرة الرجل : عشيرته ورهطه الأدنون ؛ لأنّه يتقوى بهم .

الأسرة إصطلاحاً:

مفهوم الأسرة في مجال العلوم الاجتماعية

تعددت آراء العلماء الاصطلاحية ووجهات نظر الباحثين والعلماء في مجال العلوم الاجتماعية في النظر إلى الأسرة فيما يرى البعض على أنها: رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة مع أطفالهما أو بدون أطفال أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها. في نفس الوقت يرى آخرون أنّها علاقة مستمرة ودائمة بين الزوج والزوجة بغض النظر عن وجود أطفال لهما، قد تتضمن الأسرة أفرادا آخرين غير الزوجين والأولاد يمتّون إليهم بصلة القرابة.

يرى عالم الاجتماع اوغست كومت (August–Comte) أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة التي يبدأ منها التطور، ويمكن مقارنتها في طبيعتها ومركزها بالخلية في المركز البيولوجي أي (جسم الكائن الحي"). بينما عرَّفها العالم (اميل دوركايم) بأنها " هيئة اجتماعية ذات طابع قانوني وأخلاقي، ويلتزم أفرادها بجملة من الواجبات التي من بينها تحول الآباء شؤون أبنائهم والتكفل بهم" (زوبير& سامية، مرجع سابق،ص ١). مفهوم الأسرة لدى عالم النفس ورائد مدرسة التحليل النفسي ٠ سيغموند فرويد) يقول " أنها وحدة اجتماعية شاملة، تتشكل من الضرورات المادية والبيولوجية والعاطفية والاقتصادية " .

وتعرف كذلك على أنها "رابطة الزواج التي تصحبها ذُرّية " وفي تعريف آخر ورد مصطلح الأسرة بمعنى : "أنها رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة وأطفالهما، وتشمل الجدود والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا في معيشة واحدة". بينما يشير (سركيز، مرجع سابق، ص ٧) إلى تعريف كلمة أسرة على أنها جماعة صغيرة ذات أدوار ومراكز

مثل الزوج والزوجة أو الأب والأم والأبناء، ويرتبطون برباط شرعي أقره واعترف به المجتمع بجانب رابطة الدم، والزواج أو التبني ويشتركون في سكن واحد، وتتعاون اقتصادياً."

ويعرِّف البعض العائلة بأنّها الأسرة، " وهم مجموعة من الأفراد الذين يعيشون معا، بينما يعرف الآخرين الأسرة على أساس القرابة، والأسرة هي مجموعة من الأشخاص الذين يتشاركون في أسلاف مشتركة، أو وحدة اجتماعية أساسية تتألف من الآباء وأطفالهم".

وفي الإسلام يشير مصطلح الأسرة إلى أنها هي الجماعة التي ارتبط ركناها بالزواج الشرعي، والتزمت بالحقوق والواجبات بين طرفيها، وما نتج عنها من ذرية، وما اتصل بها من أقارب . مقال منشور بتاريخ نوفمبر ٢٠١٨، على الرابط https://www.almrsal.com/

وأبرزت بعض الأدبيات التي وردت في الدراسات العالمية الحديثة حول مفهوم الأسرة باعتبارها "وحدة المجموعة الطبيعية والأساسية المجتمع "، على النحو المحدد في القانون الدولي، وما يصاحب ذلك التزامات الدول الأعضاء في حقوق الإنسان الدولية الملزمة أدوات لحماية وصون الأسرة التي شكلها الاتحاد من رجل وامرأة متزوجين، و إبرازها كعامل اجتماعي ومستدام التنمية الاقتصادية، وبشكل أكثر تحديدًا للتعرف على دور أساس للأسرة لتحقيق الاستدامة، إبراز دور الأسرة الوقائي وخاصة في الحماية ضد الفقر والعنف، وتوفير المحبة والرعاية بيئة من أجل السعادة والرفاهية والإنسان المتكامل تنمية الأطفال وجميع أفراد الأسرة. (**اللجنة الاجتماعية –الامم المتحدة، نيويورك،١٢ فبراير ٢٠١٨**)

معنى استقرار : استقر، أي لم يطرأ عليه تغيير، وهو البقاء والثبات على ما كان عليه، ويفيد معنى الاستقرار لغة كما جاء في المعجم الوسيط معاني الثبات والإقرار والسكن .(بالحاج، مرجع سابق، ص ١٢٨)

جاء معنى استقرار الأسرة معبرا عن تباين الرؤى والخلفيات الثقافية، ففي دراسة (بريجز وآخرون مرجع سابق،٢٠١٧) تم التعبير عن معنى الاستقرار الأسري على أنه " التغييرات في شراكات الوالدين السكنية والرومانسية، مثل الزواج، والطلاق، وانتقال الشركاء الرومانسيين إلى المنزل أو خارجه. نظرًا لزيادة معدلات التعايش والولادات غير الزوجية والطلاق" في ذات السياق الثقافي يشير كل من (بريجز، كانتريل، كاربرج، 2019)عدم الاستقرار الأسري إلى التغييرات في شراكات الوالدين السكنية والرومانسية، مثل الزواج، والطلاق، وانتقال الشركاء الرومانسيين إلى المنزل أو خارجه. نظرًا لزيادة معدلات التعايش والولادات غير الزوجية والطلاق على مدار الستين عامًا الماضية، فقد عانى المزيد من الأطفال من درجة معينة من عدم الاستقرار الأسري. ويمكن أن يكون لهذه الزيادة في عدم الاستقرار الأسري تأثير سلبي على الأطفال والمراهقين.

مفهوم الاستقرار الأسري:

ويعتبر (باترسون ويورغر، ٢٠٠٢) أنّ الاستقرار الأسري عمومًا موجودًا في الأسر التي يتمتع آباؤها بصحة جيدة ويحققون دخلًا؛ الذي يعاني أعضاؤه من تغيرات في السكن بشكل نادر؛ وعائلته يبقى الأعضاء سويًا مع حالات طلاق وزواج غير متكرر، أو حالات انفصال قليلة بسبب الهجرة وأسباب البحث عن عمل .(يعبر هذا التعريف لمصطلح استقرار الأسرة عن مضمون الأسرة واستقرارها على خلفية ثقافة المجتمع الامريكي والمجتمع الغربي عموما).

وتعرَّف (سامية،٢٠١٥) الاستقرار الأسري هو العلاقة الزوجية السليمة التي تحظى بقدر من التخطيط الواعي الذي يراعى فيه الفردية والتكامل في أداء الأدوار لتحديد كيفية تحمل المسؤوليات والواجبات و مدى القدرة على مواجهة الأزمات وتحقيق المرونة والتكيف.

ويعرفً كلّ من (زوبير& بن رمضان، (٢٠١٨) مفهوم الاستقرار الأسري على أنه مصطلح يستخدم للدلالة على الاستمرارية في القيام بسلوك معين مع الزمن، ويعد بذلك انه محصلة التفاعل والتنسيق بين أفراد الأسرة وبقاء العلاقة الزوجية واستمرارها ويعبر عن معاني كثيرة مثل الترابط، المشاركة، التقسيم المشترك للأدوار والتنسيق بين جهود أفراد الأسرة مع الإحساس بالانتماء والاندماج، بينما أشارت (العياشي، ٢٠٠٨) " إلى المعنى الاصلاحي للاستقرار الأسري على أنه " حالة ثبات العلاقة بين أفراد الأسرة التي تتضمن زوجين شرعيين وأبنائهما (أو كفالتهما) مع وجود بعض الأقارب أو بدونهما، حيث يتحقق عموما من خلال توفر مجموعة من العوامل: منها المادية كالفضاء السكني، والحاجيات الضرورية، و التكافؤ في الأهداف المشتركة في الحياة كتربية الأولاد و توجيههم .يتحدد الاستقرار أيضا عند إحداث التكامل بين النظام الأسري و الأنظمة الأخرى كالاقتصادية و السياسية والأمنية و التشريعية و الدينية .فالاستقرار أمر نسبي بين الأسر حيث تتمايز فيما بينها في مدى تحقيق تلك العوامل كليا أو جزئيا."

وتتبني الدراسة الحالية التعريف الإجرائي للأسرة المستقرة الذي ذكره (بالحاج، ص ١٢٩) وهو الاستقرار الأسري هو نظام تحدد فيه الأدوار وتتغير بتغير مراحل النمو الذي يعيشها أفراد الأسرة من ناحية، وتغيرات دورة حياة الأسرة حيث تعيش في حالة مستقرة من الهدوء والثبات والسكينة بعيدة عن الصراعات الداخلية والمشاكل".

مفهوم السياسة الاجتماعية:

معنى السياسة : السياسة تعني : نمط منظم من التفكير مبني على الأعداد المسبقة والدراسة، موجه لسلوك وأفعال منظمة معينة أو فرد أو دولة لفترة زمنية محددة.(عكة & الشوبكي، مرجع سابق ص).

وتزخر الأدبيات العلمية حول السياسة الاجتماعية بوجود وجهات نظر متعددة لتحديد مفهوم ومعنى السياسة الاجتماعية، يشار إلى السياسة الاجتماعية باسم "السياسة الاجتماعية" في أوروبا القارية، ولكن يشار إليها باسم "سياسة الرعاية الاجتماعية" في أدبيات أمريكا الشمالية. يجادل بعض المؤلفين بأن هذين المفهومين لهما نفس المعنى ولكن البعض الآخر يجادل بأن السياسة الاجتماعية هي مفهوم إطار يشمل سياسات مختلفة، بما في ذلك سياسة الرعاية الاجتماعية، وتري بعض الكتابات أن المعنى الضيق السياسة الاجتماعية "أنها هي موقف لمعالجة الخلافات والاختلالات وتضارب المصالح بين أرباب العمل والموظفين ولضمان الانسجام بين الطبقات في الأنظمة الرأسمالية. (أرافاسيك، مرجع سابق،ص٤) . ويعرَّف (تايلور،٢٠١٩) السياسة الاجتماعية " أنها هو التعبير عما ما تفعله الهيئات والحكومات لتلبيتها لمطالب أفراد المجتمع وتشمل كل المجالات الأساسية متمثلة في الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية والاسكان وتوفير الخدمات الشخصية مع تطور دولة الرفاهية".

وفي منحي شمولي يستوعب التحولات العالمية ومستجداتها التي لها تأثير مباشر على رفاهية الأفراد والأسر تعرضت دراسات أجنبية لمفهوم السياسة الاجتماعية على أنها :" هي الطرق التي تلبي بها المجتمعات في جميع أنحاء العالم الاحتياجات البشرية للأمن والتعليم والعمل والصحة والرفاهية، أي أن السياسة الاجتماعية تتناول كيفية استجابة الدول والمجتمعات للتحديات العالمية للتغير الاجتماعي والديمغرافي والاقتصادي والفقر والهجرة والعولمة.

وفقا ل أرافاسيك (٢٠١٨) يعرّف مارشال السياسة الاجتماعية بأنها مجموعة من السياسات التي وضعتها الدولة لضمان الرفاهية من أجل الحصول على الخدمة والدخل .

ويصف مركز مالكولم وينر للسياسة الاجتماعية بجامعة هارفارد بأنها "سياسة عامة وممارسة في مجالات الرعاية الصحية والخدمات الإنسانية والعدالة الجنائية وعدم المساواة والتعليم والعمل". وبالتالي فإن طبيعة قضية السياسة لا تتعلق فقط بالعلماء وعلماء السياسة وعلم الاجتماع والإدارة العامة ولكن أيضا للعلماء والممارسين في المؤسسات والمنظمات التابعة للحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية المختلفة والمجتمع المدني بشكل عام، بينما كانت السياسة الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع موضع نقاش كبير، غالبًا ما يكون ذا طبيعة نقدية، لا تزال الأدلة تتزايد على أن صياغة وتصميم وتنفيذ سياسة اجتماعية مناسبة بشكل أفضل له تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية بشكل أساسي.

وتناول (حمودة، ٢٠١٣) تعريف السياسة الاجتماعية " هي إحدى الأدوات والوسائل التي يتم تصميمها مع برامج وأنشطة عديدة في اطار خطة تنفيذية لتحقيق أهداف ومضامين التنمية الاجتماعية. وعليه فهي محاولة للتأكد من أن الأفراد لديهم الحد الأدنى من المعايير والفرص، وتتضمن العناوين والخطوط العريضة التي تحدد الإطار العام لها مثل: القوانين والأنظمة والإجراءات والأنشطة المحددة بمحتوياتها، والتي من خلالها ستؤدي التغييرات المطلوبة في الأحداث على أرض الواقع .

ويرى (Kazdin,2001) بأن السياسة الاجتماعية " تشير إلى الجهود الحكومية والتشريعية لتنفيذ التغييرات لصالح المجتمع أو شريحة معينة من المجتمع .

وبصرف النظر عن تعدد الرؤى والزوايا التي نظر من خلالها الباحثون والعلماء في تحديد مفهوم للسياسة الاجتماعية إلا أنّ السياسة الاجتماعية المنتهجة في مجتمع ما، ترتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية السائدة فيها، فلا يمكننا الفصل بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيت تحدد السياسة الاجتماعية بناء على الوضعية الاقتصادية للمجتمع، فكلما كان نمو اقتصادي توفرت الإمكانيات المالية والتكنولوجية لبناء سياسة اجتماعية فعالة .(سامية، مرجع سابق ص٥)

هو أن السياسات الاجتماعية تهدف إلى تلبية احتياجات الناس بطرق مختلفة: تقديم إعانات نقدية للتعويض عن الفقر الخدمات الصحية للحفاظ على الصحة البدنية والعقلية ؛ خدمات الإسكان لتوفير المأوى ؛ التعليم والتدريب لتمكين الناس من العيش بشكل مستقل والمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والعلمية والثقافية ؛ وهكذا دواليك. تمثل كل خدمة مجالًا مهمًا من الاحتياجات البشرية التي بدونها سيكون الوجود الفردي ناقصًا بشكل خطير، إن لم يكن مستحيلًا. (Hewitt M. (1998).

نخلص من هذه التعريفات حول السياسة الاجتماعية بفكرة أن السياسة الاجتماعية هي ذلك الجزء من السياسة العامة التي لها علاقة بالقضايا الاجتماعية. يصفها وبشكل أكثر تحديدًا، فإنه يأخذ أيضا في الاعتبار القضايا التفصيلية في سياسة وإدارة الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك سياسات الصحة والإسكان والدخل الصيانة والتعليم والعمل الاجتماعي الاحتياجات والقضايا التي تؤثر على مستخدمي الخدمات، بما في ذلك الفقر والشيخوخة والصحة والعجز وسياسة الأسرة و إيصال الرعاية، ولذلك تستطيع السياسات الاجتماعية أن تكون دائرة فعالة تربط النمو البشري والاقتصادي والذي يتحول على المدى البعيد ومن خلال الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تطلقها الحكومات كاستراتيجيات إنمائية وطنية من أجل بناء مجتمعات ودول متماسكة اجتماعيًا .

الدراسات السابقة :

الدراسة الاولى (سركز،٢٠٢٠) " بعنوان الاستقرار الأسري وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعية– دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة كلية التربية بالعجيلات (بالجماهيرية الليبية)، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط الاستقرار الأسري بجودة الحياة الاجتماعية لدي طلبة كلية التربية بالعجيلات، والسعي للكشف عن اهم مكونات جودة الحياة الاجتماعية شيوعا لدي طلبة كلية التربية – كذلك هدفت الدراسة معرفة على درجة الاستقرار الأسري لدي الطلبة كلية التربية والكشف عن الفروق الدلالية والإحصائية بين المتغيرات المستقلة (النوع –التخصص– الاستقرار الأسري) وجودة الحياة الاجتماعية بأبعادها (جودة الحياة الأسرية– جودة الحياة الاجتماعية –جودة التعليم– جودة شغل وقت الفراغ) استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بواسطة العينة .

نتائج الدراسة: أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار الأسري وجودة حياة طلبة –كلية التربية بالعجيلات، ويعزو ذلك إلى ان جودة الحياة ترتبط بالتكيف والتماسك الأسري واستقرارها بمعنى كلما زاد الاستقرار الأسري زادت جودة الحياة لدي الطلبة، وخلصت الدراسة أيضا إلى أن أهم أبعاد جودة الحياة الاجتماعية شيوعا لدي طلبة –كلية التربية العجيلات كانت جودة الحياة الأسرية جاءت في المرتبة الأولى، وأشارت النتائج أيضا أن درجة الاستقرار الأسري كانت مرتفعة، وأدت التطورات والتغيرات في الحياة الاجتماعية إلى تغيير في الاحتياجات الاجتماعية. لذلك تتغير المشاكل وحلولها أيضا. فنجد أن السعي من تمكين المرأة العاملة، ولا سيّما في المجتمعات العربية عموما، وعلى وجه خاص نتحدث عن دولة الإمارات، والتحولات التي حدثت في الأسرة ومنها الدخول المكثف للمرأة لسوق العمل من الأمور التي تعكس تغيرات في الحياة الاجتماعية والأسرية وتحتاج إلى تدابير من الدولة للتحقيق التوافق والتوازن بين المسؤوليات الأسرية وايفاء متطلبات الدور الوظيفي .

الدراسة الثانية (زوبير&سامية،٢٠١٨) بعنوان " أثر غياب الاستقرار الأسري على صحة الطفل –مقاربة من منظور سوسيو–نفسي " وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة غياب استقرار الأسرة من خلال الكشف عن الآثار السلبية على صحة الطفل المترتبة عن غياب الاستقرار الأسري، والسعي لإبراز الدور المحوري الذي تلعبه الأسرة في الاستجابة لحاجات الطفل عبر مختلف مراحل نموه، وأهم المشاكل التي تواجهها، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج علمية تنير الطريق أمام الأسر ، وتحثهم على تنشئة الطفل بصورة صحية ومتوازنة .

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على وصف الخصائص المختلفة وتحليلها عن طريق جمع المعلومات حول الموضوع المراد دراسته، وتوصلت الدراسة لنتائج والتي كشفت أهم الآثار السلبية المترتبة على صحة الطفل (النفسية–الاجتماعية–العقلية–الجسمية) والناجمة عن غياب الاستقرار الأسري.

الدراسة الثالثة (الملا،٢٠١٨)، فقد تناولت في دراستها والتي هدفت إلى دراسة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان الشارقة، كمؤشرات لعمليات التحديث في إمارة الشارقة، والعلاقة بين بعض هذه الخصائص من جهة والمنطقة الجغرافية والنوع الاجتماعي من جهة أخرى، كمؤشرات للعدالة التوزيعية في الإمارة، وتمت الدراسة عن طريق تحليل نتائج تعداد الشارقة للسكان سنة ٢٠١٥، و كشفت نتائج التحليل الإحصائي، أنّ برامج التغيّر الاجتماعي المخطّط في إمارة الشارقة في العقود الستة الماضية، ساهمت في تحقيق إنجازات ومؤشرات للتحديث، عن طريق إحداث التغيّر في الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين مثل: ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض نسبة الأمية للمواطنين، تمتّع المواطنين بدخول مرتفعة، ارتفاع نسبة حيازة المواطنين للمساكن، تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع، كالأيتام، والمسنين، وأصحاب الإعاقات، كما كشفت نتائج التحليل الإحصائي تفاوتًا في مؤشرات التحديث، مثل: المستوى التعليمي، الحالة العملية، حيازة المسكن، التمكين الاجتماعي للفئات الضعيفة في المجتمع، البطالة بحسب الجنس والمنطقة الجغرافية. وكشفت نتائج الدراسة تفاوتًا في مؤشر التحديث المتعلّق بالدخل بحسب المنطقة الجغرافية، كذلك ارتفاعًا في نسبة حيازة المسكن لمصلحة المرأة مقارنةً بالرجل، وشبهَ تساوٍ في الدخل بين الرجال والنساء، كما خرجت الباحثة من خلال رسالتها بمجموعة من التوصيات قد تساعد على رسم سياسات على مستوى إمارة الشارقة، لتعزيز مفهوم دولة الرفاه الاجتماعي.

الدراسة الرابعة (درويش،٢٠١١) بعنوان: العوامل المؤثرة على الاستقرار الأسري – دراسة ميدانية بإمارة دبي (بدولة الإمارات العربية المتحدة) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مستوى الوعي الموجود لدي أفراد الأسرة الإمارتية حول العوامل المؤثرة على الاستقرار الأسري، والحد من المشاكل الأسرية واحتوائها لتحقيق الاستقرار المطلوب.

ولخصت الدراسة اهم النتائج في :- تأثرت الأسرة الإمارتية بالمتغيرات والنقلة السريعة نحو التحديث، وانشغلت الأسرة عن وظائفها مما اثر على استقرارها، وذكرت الدراسة العوامل التي تسهم في عدم الاستقرار الأسري في غياب أسس الاختيار السليم عند الزواج لدي البعض، عدم المعرفة أو عدم الالتزام بالحقوق والواجبات في اطار الحياة الزوجية غياب التوافق بين الزوجين.

الدراسة الخامسة: (السويدي،٢٠١٣) بعنوان: "جنوح الأحداث وعلاقته بالتفكك الأسري بإمارة الشارقة، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الترابط الأسري وقيام الآباء بدورهم في تعزيز التماسك والاستقرار داخل الأسرة والحماية من الجنوح والانحراف ' وقد استهدفت الدراسة عينة من الأحداث في إمارة الشارقة، حيث أبانت نتائج الدراسة أن عددا كبيرا من عينة الدراسة تتضح فيها أن حالات الجنوح والتشرد تعود إلى انتسابهم إلى أسر مضطربة أو محطمة بسبب الخلافات الأسرية المستمرة، أو الهجر، أو الطلاق، بمعنى غياب التماسك والاستقرار في الأسرة . وكشفت الدراسة كذلك عوامل أخرى تسبب انحراف للعينة المبحوثة من خلال الدراسة الحالية منها غياب الأم لساعات طويلة عن البيت وترك الأبناء للخدم مما يؤثر على أخلاق وشخصية الأطفال وتعزيز التوجهات الانحرافية لديهم، وأخيرا هنالك عامل التربية الخاطئة سواء كانت تربية قاسية أو تدليل زائد للطفل .

تعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال النظر إلى موضوعات الدراسات السابقة أنها تناولت قضية الاستقرار الأسري من زوايا عديدة وعملت على ربط الاستقرار بمتغيرات مهمة ذات علاقة مباشرة وهي تمثل عوامل أو أسباب الاستقرار داخل الأسرة وتوجهت بعض من هذه الدراسات إلى تفسير العلاقة بين غياب الاستقرار الأسري، وحدوث المشكلات الاجتماعية مثل انحراف الأحداث حيث نلاحظ ذلك في دراسة السويدي (٢٠١٣) وربطت دراسات أخرى بين الاستقرار الأسري ورفاهية أعضاء الأسرة، وسلامة صحتهم البدنية والنفسية حيث نجد ذلك في دراسة كلّ من زوبير وسامية (٢٠١٨) واستخدمت جميع الدراسات المذكورة المنهج التحليلي الوصفي، ومن خلال البحث والتقصي الذي أجريت حول الدراسات السابقة التي تتناول موضوع السياسات الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة والربط بين فعالية تلك السياسات ودعم الاستقرار الأسري بشكل مباشر لم يتم العثور على دراسات على مستوى دولة الإمارات أو المجتمعات العربية، لذلك ما يميز الدراسة الحالية ربطها بين السياسة الاجتماعية والاستقرار الأسري، وحسب علم الباحثة تعد الدراسة الأولى على مستوى دلة الإمارات عموما وإمارة الشارقة على وجه خاص، والتي تحاول تحليل ورصد التشريعات والقوانين والمراسيم التي استهدفت دعم الأسرة في سياق السياسة الاجتماعية الاتحادية والمحلية على مستوى إمارة الشارقة.

أهمية السياسة الاجتماعية ودورها في دعم الاستقرار الأسري

تحتل السياسات موقعا للعلاقات داخل وفيما بين ثلاثة مجالات متنافسة للحياة الحديثة، وهي الحكومة والاقتصاد والحياة الخاصة لأفراد المجتمع وكلّ واحدة من هذه النظم تتسم بالتعقيد والديناميكية، لذلك فإن تحليل السياسة الاجتماعية والتي يشير إليها بعض العلماء

انه الوصف والتقدير لتأثير السياسة الاجتماعية، وهو التدخل لصنع وإحداث تحسين في حياة الناس نحو الأفضل رغما عن هذه التعقيدات .

جادل (تايلور،٢٠١٩) في مقالة عن تطور دولة الرفاهية، حيث حدد علماء السياسة الاجتماعية الثغرات في توفير الرعاية الاجتماعية والافتراضات حول الأولويات وحول كيفية عيش الناس، وتحديد ملامح السياسة الاجتماعية التي تهتم بالرفاهية، وحاجة الإنسان في ظل أوضاع ما، جعلت من هذه المفاهيم محل نزاع مع اتساع الانقسامات بين الأغنياء والفقراء . وأشار (سيلجا،٢٠١٢) إلى أن " هنالك مجموعة من الدراسات الحديثة تثبت وجود إصلاحات منهجية في جميع مجالات السياسة الاجتماعية الرئيسية، وأن اتجاهات السياسات "الجديدة" اتجهت نحو قضايا مهمة مثل الاستثمار الاجتماعي، والتوفيق بين العمل والرعاية، الضمان الاجتماعي القائم على الاحتياجات، حماية الدخل والوظيفة، حماية الفئات المعرضة للخطورة ". ويشير البعض إلى ما نتج عن التطور الاجتماعي الكبير في هذا الجانب والتقدم المحرز في تعليم وتأهيل المرأة والبحث عن حلول لما ترتب على ذلك من إمكانية تضارب أدوارها في مجالين من مجالات الحياة الأسرية والعملية، وبروز الصراع وتأثيرها على نوعية الحياة الأسرية، ويرجح البعض أن يكون السبب الرئيس لمثل هذا الصراع هو النمط التقليدي لتقسيم العمل بين الجنسين، وعدم نضج سياسات الأسرة في المجتمع .(قعطي،٢٠١٨)

وتتزايد أهمية التوجهات نحو" وجود إصلاحات في الخدمات الاجتماعية وهي تمثل مسارات مستمرة على المستويات الوطنية ومتعددة الجنسيات والعالمية، وأن تطور النماذج الاقتصادية والسياسية النيوليبرالية تؤثر على تطوير الخدمات البشرية، ويعدّ ذلك عاملاً هامًا في هذا التطور لتعريفات السياسة الاجتماعية المعاصرة وربطها بحقوق المواطن، وفلسفات البرامج، وأهدافها، ومعايير الأهلية للخدمة، وتعريفات البرامج، ومؤشرات الجودة، ومعايير تقييم البرنامج، وعمليات الدعم المالي لفئات وشرائح المجتمع التي تحتاج للدعم والحماية(بيرفوفا وأخريات، ٢٠١٦).

ولفت (حجازي،١٩٩٤) الانتباه إلى الاهتمام الدولي المبكر بالسياسات الموجهة نحو الأسرة حيث استهدفت الأمم المتحدة من وراء تكريس سنة دولية للأسرة بالدرجة الأولى ومن ثم حث الدول الأعضاء على ايجاد أفضل السبل لتحسين القدرة المؤسسية الوطنية، لتمكينها من وضع السياسات والاستراتيجيات، وتحديد الأولويات وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها .

وتثمن المراكز البحثية التابعة للأمم المتحدة أهمية ودور السياسات الاجتماعية وتفرد حيزا مقدرا في بحوثها، وكذلك في تخصيص أجنداتها حول ضرورة توجيه السياسات الاجتماعية نحو قضايا الأسرة، ففي الدورة السابعة والخمسين لعام ٢٠١٨" عملت على تبني

شعار " أهمية استقرار الأسرة في الحماية الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة" وناشدت الدول الأعضاء على تضمين تدريب وكالات المساعدة على تحديد القادة المحليين والمنظمات غير الحكومية الأكثر مصداقية، وذات الخبرة والفعالية في هذه المجالات وإحالتها إلى مهمة الموظفين للمساعدة في عملية تقديم الطلبات المالية المحتملة للدعم، السند، التأييد، ومعرفة ما يجب أن تتضمن مؤشرات الإنذار المبكر، وتفصيل الهياكل الأسرية وحمايتها ضد المخاطر المحتملة .(لجنة التنمية الاجتماعية للأمم المتحدة، ١٢ فبراير ٢٠١٨) .

وتُظهر قواعد المعلومات والبحوث المنشورة لدى الأمم المتحدة وفي سياق سعيها والتزامها المعلن تجاه الأسرة، أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة تطلب فيها توفير معلومات حول السياسات والبرامج الموجهة نحو الأسرة التي تعزز التفاعلات القوية بين الأجيال مثل التثقيف الأبوي، بما في ذلك لمقدمي الرعاية الأسرية، ودعم الأجداد، بما في ذلك الأجداد الذين يقدمون الرعاية الأولية ؛الاستثمار في التربية الوالدية كأداة لتعزيز رفاه الأطفال، التدابير المتخذة لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعزيز الجهود المبذولة لتشجيع الأشكال غير العنيفة لتأديب الأطفال وتوفير الهوية القانونية بما في ذلك تسجيل المواليد.(إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – الأمم المتحدة، أغسطس ٢٠٢٠).

وتبنت "منظمة اليونسيف"[١](٢٠١٩) الدعوة إلى مناصرة السياسات الصديقة للأسرة، والتي تتركز اهم وظائفها في مانفستو تقول "يمكن للسياسات الصديقة للأسرة أن تساعد في الحد من ضغوط الأبوة وتعزيز رفاهية الوالدين، مما يؤدي بدوره إلى أعمال أفضل، وعائلات أكثر سعادة، وأطفال أكثر صحة، وتسعي في استراتيجياتها إلى ترسيخ خدمات منها تحقيق زيادة في توفير إجازة والدية كافية، واستراحات لتقديم الرضاعة الطبيعية، ورعاية نهارية للأطفال من نوعية جيدة وميسورة الكلفة، ومِنح لدعم الأطفال تُقدمها الحكومات والأعمال، ومن اجل تحقيق ذلك هدفت جدول أعمال اليونيسف المعني بالسياسات المراعية للأسرة إلى تحقيق التحولات في جانب مهمة من حياة الأسرة منها التحول من إجازة 'الأمومة' إلى الإجازة 'الوالدية': مما يُعد تكريس الوقت والدعم من جميع مقدمي الرعاية الرئيسين، بمن فيهم الآباء، أمراً مهماً لنمو الأطفال الصغار أن التحول من إجازة الأمومة إلى الإجازة الوالدية هو طريقة لتعزيز الرابطة بين الأطفال وبين جميع مقدمي الرعاية، كذلك تم توجيه الاهتمام **من 'البنية التحتية' إلى 'الناس'**: يجب أن نستثمر في الأسر — وليس فقط في البنى التحتية من قبيل الغرف المخصصة لتقديم الرضاعة الطبيعية — وذلك كي يتمكن

[١] منظمة اليونسيف هي إحدي منظمات الامم المتحدة، وهي المعنية بشوؤن الطفلوة حول العالم .

الوالدون من توفير الوقت والدعم للأطفال الصغار كذلك أيضا التحول من 'المسؤولية الفردية' إلى 'المسؤولية المشتركة' باعتبار أن تحقيق التوازن بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية ليس مسألة شخصية فقط، بل هو مسؤولية مشتركة بين الحكومات وأصحاب العمل والأسر. ويمكن لخدمات رعاية الأسرة والطفل الميسورة الكلفة أن تتيح للنساء المحافظة على مشاركتهن في العمل المدفوع الأجر، وبالتالي المساهمة في الارتقاء بالأسر والاقتصادات والأعمال، وأخيرا التحول من 'تخفيف حدة إجهاد الوالدين' إلى 'تحسين رفاه الأسرة، وبذلك يمكن للسياسات المراعية للأسرة أن تساعد في تخفيف حدة إجهاد الوالدين وتعزيز رفاه الوالدين، مما يقود بالتالي إلى نتائج إيجابية أكثر للأطفال.

ووجهت بعضاً من دراسات مكتب البحوث التابع لليونسيف اهتمامها نحو أهمية دعم الأسرة في أبعاد أخرى من خلال التركيز على دعم الوالدية وخاصة الأبوة باعتباره جزءًا مهمًا من السياسات الاجتماعية الوطنية، وشكلاً من الاستثمار الاجتماعي التي تهدف إلى الحد من الفقر، وتقليل عدم المساواة وتعزيز الرفاه الإيجابي للوالدين والأطفال، مثل دراسة (دالي & آخرون،٢٠١٥) .

ويتطلب تحليل السياسات وتقييم آثارها على الواقع، ووفقا للمناهج المعروفة، ضرورة التعرف على التحديات والفرص والكشف عن نقاط القوة والضعف الموجودة في السياق العام المجتمعي المقصود، وبالنظر وقراءة واقع دولة الإمارات عموما، وإمارة الشارقة على وجه خاص فيمكن الإشارة إلى اهم نقاط القوة والفرص المتمثلة في أوضاع الاستقرار السياسي والأمني التي تحظي بها دولة الإمارات، والوضع الاقتصادي المتميز نسبيا مقارنة بأوضاع دول أخرى في المحيط الأقليمي إلى جانب توفر الإرادة السياسية الساعية والداعمة للأسرة على المستويين الاتحادي والمحلي، فجعلت من الأسرة القوية المتماسكة الركيزة وحجز الزاوية التي تبنى عليها الرؤى الاستراتيجية للدولة فجاءت مرتكزات رؤية الإمارات 2021، ورؤية أبوظبي 2030 مؤكدة على أهمية الأسرة المتماسكة .

على مستوى إمارة الشارقة فنجد أنّها تمتلك البيئة التشريعية وبرامج العمل المليئة بالفرص التي تعين على تبني سياسات ناجحة، منها أن الشارقة خلال السنوات القليلة الماضية، قد وضعت الحفاظ على البيئة والقضايا البيولوجية والمجتمعية في مقدمة اهتماماتها، كما أطلقت العديد من المبادرات لتحسين وتطوير مستويات معيشة المقيمين بها. ففي مطلع العام الحالي، جاءت الشارقة الأولى على مستوى العالم العربي في الانضمام لبرنامج المدن الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية، حيث تم اعتمادها رسميا كأول مدينة صحية في الشرق الأوسط عام ٢٠١٥ مما يوفر بيئة تحقق شروط ومتطلبات الاستدامة .

كذلك نجحت الإمارة في الوصول إلى المعايير الدولية والتصنيف وفقا للمنظمة الصحة الدولية المطلوبة لتعلن على أنّها إمارة مرعية للمسن، ونجحت كذلك في أن تصبح المدينة الصديقة للطفل، والتي تم تغييرها مؤخرا انها الإمارة الصديقة للطفولة والعائلة " انطلاقاً من رؤى وتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة، وقرينته سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي، رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة، تلك الرؤى الساعية إلى تعزيز البيئة الداعمة للعائلة، حيث أعلن مكتب الشارقة صديقة للطفل وتم توسيع نطاق عمل مشروع "الشارقة صديقة للطفل" إلى "الشارقة صديقة للطفل والعائلة" في ١٥ مارس ٢٠٢٠، تزامناً مع يوم الطفل الإماراتي وبذلك يشمل المشروع تمكين الآباء والعائلات ومقدمي الرعاية في تعزيز وحماية ودعم الطفولة من كافة الجوانب.

وفي مقابل الفرص المتاحة هنالك أيضا التحديات الماثلة أمام الأسرة الإمارتية فيمكن الإشارة إلى أبرزها وفقا لنتائج بعض الدراسات الوطنية التي أجريت في فترات سابقة، تأتي قضية الطلاق في أولوية التحديات أمام المجتمع والدولة، وتراجع الترابط الأسري وبروز نمط الأسرة الاعتمادية على الخدم بشكل كبير وانعكاسات هذا النمط وتأثراتها السالبة على تربية الأجيال إلى جانب آثار التنوع الإثني والثقافي الكثيف في مجتمع الإمارات وانعكاساته السالبة على القيم والثقافة المحلية، وسيطرة ثقافة الاستهلاك التفاخري و تحدي هيمنة الإعلام الرقمي ووسائط التواصل الاجتماعي وتأثيرها خاصة على الأجيال الشابة، يذكر (القصيفي،٢٠١٣،ص١٧٧)" إن التحولات التي اشتملت عليها السياسة الاجتماعية الراهنة في الخليج والموجهة نحو الأسرة في ضوء تحليل الواقع وتحليل الأوضاع الاجتماعية للأسرة ينبغي أن تدرس وتنظر لقضايا الأسرة من زاويتين . زاوية النظر إلى البناء الأسري وما تشتمل من متغيرات مهمة مثل (الزواج، والطلاق، وارتفاع سن الزواج، وكثافة وجود المربيات داخل الأسر وقضايا التنشئة وتحدياتها في ظل الانفتاح والمجتمع الرقمي وما يفرزه سوالب على قيم وثقافة الأجيال من جهة أخرى في ظل تطورات أوضاع المرأة وتمكينها وخروجها للعمل العام ومشاركتها الفاعلة في البناء المجتمعي وأثر ذلك على دورها في الأسرة .

لذلك فإنّ فعالية السياسات الموجهة نحو الأسرة تتطلب وجود المعرفة اللصيقة للاحتياجات المجتمعية والتعرف على أولويات المشكلات والتحديات المتجددة ذلك على اعتبار السياسة الاجتماعية عملية توجيه حكومية لمواجهة مشكلات وقضايا مجتمعية عامة (السروجي،٢٠٠٤) .

وتتمثل السياسات الداعمة للأسرة (الأبعاد المادية منها) في زيادة الحد الأدنى للأجور، توسيع مظلة التامين الصحي دعم الحقوق الانجابية أو تبني سياسات منفصلة خاصة بالأسرة لتركز على برامج مثل الإجازة العائلية المدفوعة والتركيز على رفاهية الأطفال، ودعم الأُم العاملة لتحقيق التوازن بين المسؤوليات العائلية والوظيفة (فروستاد&لالقر،٢٠١٦) .

وتناول بعض الباحثين أيضا أهمية دمج الأسر بشكل جوهري لتطوير السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها، والمروجون لهذا التوجه لديهم مبادئ توجيهية تشكل جوهرا منظورا في تأثير الأسرة على فعالية السياسات، وتتمثل تلك المبادئ في – المسؤولية الأسرية، والاستقرار الأسري، والعلاقات الأسرية، والتنوع الأسري، والمشاركة الأسرية (**بوجينشنايدر،٢٠١٢)** .

وذكر (ناجي،٢٠١٦،ص٢) "إن السياسة الاجتماعية أمر حكومي تفرضه المسؤولية القومية في المجتمعات لذلك يسعى دائما المشتغلون بالسياسة الاجتماعية إلى تقديم رؤية شمولية لفهم المشكلات الموجودة وتأثيرها على الحياة الاجتماعية على المستوى الفردي والمجتمعي .

ويشير **(حمودة، ٢٠١٣،ص٥١)** إلى أن السياسات الاجتماعية تمثل اطاراً للتنمية البشرية المستدامة في سياقات اكثر شمولاً وترابطاً وعمقاً وتعبيراً عن معالجات المسائل الخاصة بالشأن الاجتماعي، ولم تعد مجرد برامج محدودة لتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية، ويضيف أنّ الأساس في التنمية البشرية المستدامة ليست الرفاهية المادية بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي ليرتقي بالناس وبقدراتهم وتجاوز مجرد ارتفاع الانتاجية والأبعاد المادية، بل يتعدي ذلك إلى تحقيق فوائد معنوية واجتماعية .

وتطرق بعض الباحثين إلى أن الموارد المالية الكافية تسمح للأسر بشراء السلع والخدمات التي تعزز النمو الصحي للأطفال. وتشمل هذه الاحتياجات المادية الأساسية، مثل الغذاء، والمأوى، والرعاية الطبية، بالإضافة إلى الأشياء التي تدعم التطور الاجتماعي والمعرفي، مثل التعليم والكتب والألعاب. علاوة على ذلك، فإنّ التجارب المجهدة المرتبطة بالنمو في سياق الموارد الاقتصادية المحدودة قد تؤثر سلبًا على النمو العصبي والبيولوجي للأطفال وبالتالي تؤثر سلبًا على صحتهم الجسدية والعقلية فضلاً عن نموهم المعرفي والاجتماعي والعاطفي.(بيرغر&فونت،٢٠١٥)

ونظراً لمركزية دور الأسرة في عملية التنشئة وبناء الأجيال والحفاظ على النوع الإنساني والسعي لرعايته وتعهده والحفاظ على مقوماته فمن هنا تأتي أهمية كل التدابير التي تجعل من الأسرة مؤسسة مستقرة وتحظى بمقومات الصحة النفسية والتوافق الاجتماعي والنفسي

وتجعل التدخلات الممارسات المهنية التي تعمل على الارتقاء بالأسرة مطلبا ضروريا وحيويا (عبد العزيز،٢٠٠١،ص٢٢).

واستناداً على حقيقة أن قاعدة البيانات ذات أهمية في دعم التدخلات لتغيير الواقع أو في التدخلات التنموية أو بناء السياسات كما يشير إلى ذلك (الفرا،٢٠٢١٩) فإنّ السياسات الاجتماعية الناجحة تعتمد على جودة وحداثة وواقعية البيانات والمعلومات والتي تواكب تحولات الواقع وتسارع المستجدات في الاوضاع الاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة وتعكسها نوعيا وكميا،، فإن الواقع على المستوى الاتحادي أو المحلي حول إحصاءات الاوضاع الأسرية يعكس ضعف قاعدة البيانات فقد تناول بعض الخبراء في الشأن الاجتماعي بدولة الإمارات عن أهمية العمل معالجة توفير قواعد البيانات في الشأن الاجتماعي وامتلاك الدولة للإحصاء الاجتماعي فقد نوهت (غباش، ٢٠١٣) في مؤتمر حول السياسة الاجتماعية في إمارة الشارقة لأهمية وجود استراتيجية للأسرة على مستوى كل الإمارات، وذكرت أنّ المناسب للجانب الاجتماعي هو السياسات الاجتماعية المرتكزة على الإحصاء الذي يعبر عن الواقع ولذلك لا بد من معالجة التركيز على فقدان الدولة للإحصاء الاجتماعي، حيث أنه لا يوجد تطور يقوم بدون إحصاء، ويتسق ذلك لما ذهبت إليه بعص الكتابات لقيمة وضرورة ردم الفجوات وربط **البحوث بالسياسات** وبواقع الاحتياجات المجتمعية مثال على ذلك ما أشارت إليه (سميث،٢٠١٧) حول " حيوية البحوث والدراسات تعمل على تحديد الاتجاهات والأسباب والتأثيرات الناجمة عن غياب الاستقرار الأسري، وأهمية تعزيز علماء الأسرة لمجموعة متنوعة من التخصصات البينية إلى تحسين البحوث المتعلقة بالأسرة.

واقع الأسرة وقضاياها في إمارة الشارقة

تحليل الواقع يعدّ من أهم الخطوات التي يتطلبه تصميم السياسات الاجتماعية الجيدة والذي يقود إلى الفهم السليم لاحتياجات الناس، وتحديد التحديات والمخاطر من أجل تحديد الأهداف ذات الأولوية للتنمية الاجتماعية بموجب ما هو متفق عليه في التشريعات الوطنية وبموجب العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين، في الإعلانات والاتفاقات الدولية يحق لكافة السكان في البلد التمتع بحياة كريمة، وفي الجانب الآخر لا بد من التعرف على الفرص المتاحة والتي تمثل أبعاد القوة في الواقع المقصود التعامل معه .

وتشير بعض الدراسات التي أُجريت على أوضاع الأسرة الإماراتية في ظل تحديات الانفتاح وعصر العولمة، أنّ الأسرة في الإمارات شهدت وجود تحولات في البنية والوظيفة الأسرية ابرزها تحديات التنشئة الاجتماعية للأجيال في ظل الانفتاح والعولمة وسيطرة المجتمع الرقمي وما يعكسه هذا النمط من آثار على المديين القريب والبعيد، إلى جانب

تحدي الحفاظ على التماسك الأسري في ظل التحول السريع لحياة الرفاهية، وما تفرضها العولمة من الانفتاح والاندماج في الثقافات الأخرى مما يتوجب تحصين الأجيال وتقويتهم في سياق التفاعل الايجابي والمنفتح تشير(العريمي،٢٠١٧،ص ١٨٠) إلى أن الأسرة الإماراتية لم تتمكن من استيعاب الحداثة بشكل متكامل ولم تتكيف معها، لأنّها ناتجة عن معطيات غير منسجمة . فآليات التحديث أصبحت تمثل تحديا للمقومات المحلية، لما تحمله من رؤى غير متضامنة . فأصبحت الأسرة بالأخص الممتدة عاجزة أمام هذه التحديات وتركت تعاني التمزق وفي الوقت نفسه يطلب إليها التماسك والامتداد، ومقارنة بما يمر به مجتمع الإمارات من تغيرات سريعة، وما تحتويه البيئة الاجتماعية من عناصر بشرية متباينة وما افرزه التغير من سلبيات، فإنّ العناصر الأساسية لمكونات الأسرة مازالت ثابتة، هذه الرؤية لا تتعارض مع ما تم طرحه، هنالك اليوم تغيير ايجابي ملاحظ في بناء الأسرة الإمارتية ووظائفها، فعلى الرغم من كلّ التناقضات فإنّها تحاول أن تستجمع قواها لتلعب أدوارها التربوية والتثقيفية .

وتأثرت إمارة الشارقة كغيرها من إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة، بعوامل التحديث المتسارع، والتحولات الكبيرة التي حدثت في البنية الاقتصادية –السياسية والاجتماعية والثقافية، وتأثير ذلك على الأسرة، واعتمادا إلى ما أشارت إليه نتائج البحوث الاجتماعية التي تم إجراؤها من جهات عديدة في إمارة الشارقة، إلى جانب ما تعكسها تقارير الجهات المعنية بالأسرة، كذلك يتم الاستناد هنا على نتائج الدراسة النوعية التي أجرتها (همت،٢٠١٣) في إطار صياغة استراتيجية الأسرة في إمارة الشارقة، والتي هدفت إلى التعرف على اهم المهددات الاجتماعية، الثقافية، الأمنية والبيئية التي تواجه الأسرة في إمارة الشارقة واعدت في اطار صياغة استراتيجية الأسرة في إمارة الشارقة، أن اهم المهددات التي تواجه الأسرة في الشارقة في الأبعاد المذكورة تمثلت في القضايا التالية (الطلاق – التفكك الأسري، الهجر، الانفصال، النزعات الأسرية، الاعتمادية على الخدم .، نمط الحياة والأمراض المزمنة، نمط الإنفاق الترفي الاستهلاكي السائد، وزيادة تكاليف الزواج وانحراف الأحداث .

وتتفق العديد نتائج البحوث أن الطلاق يأتي في أولويات القضايا والتحديات التي تواجه الأسرة في المجتمع الإماراتي عموما، وإمارة الشارقة فقد تناول عدد من البحوث مشكلة الطلاق حيث نحاول هنا أن نلخص بعضاً منها والتي جاءت في فترات مختلفة، نذكرها مرتبة زمنيا من الأقدم للأحدث، فقد استهدفت دراسة (المالكي،٢٠٠١) الأسباب والاتجاهات والمخاطر المترتبة على الطلاق في مجتمع الإمارات، وخلصت بنتائج منها أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق التفاوت في مستوى التعليم، سوء العشرة والمعاملة غير الكريمة والتعدد

الزواجي، وأظهرت نتائج دراسة (الطويل،٢٠٠٣) أنّ من أهم أسباب عدم السعادة في الحياة الزوجية وفقا لعينة الدراسة – إفشاء أسرار العلاقة الزوجية –مما يؤدي إلى فقدان الثقة – ثم العامل الثاني المتمثل في سهر الزوج خارج البيت، بخل الزوج وعدم الصرف وتحمل المسؤولية – عدم التقيد بتعاليم الدين في الحقوق الزوجية والواجبات. أمّا دراسة (خليفة،٢٠٠٧)، فقد تناولت المشكلة من خلال التساؤل الرئيس لماذا تنهار الأسرة الإماراتية، واستهدفت دراسته ظاهرة الطلاق المبكر وأسبابها، وما تترتب على ذلك من نتائج سالبة على المجتمع، ونختم بدراسة (الغرايبة،٢٠١٤) عن أسباب الطلاق في مجتمع الإمارات – دراسة ميدانية من وجهة نظر المواطنات المطلقات، فقد كشفت النتائج أن السبب الأول في حدوث الطلاق من وجهة نظر عينة من المطلقات هو غياب التكافؤ الزواجي – فقدان الحب وعدم الانسجام– فقدان الحوار وعدم تقبل الأزواج للحوار– سرعة الانفعال والغضب – الصفات الخصائص الشخصية للأزواج –تدخل الأهل – عدم تحمل المسؤولية –عدم الانفاق على المتطلبات الأسرية – الزواج من أخرى– الغيرة المرضية – المقارنة – المشاكل الجنسية الخ .

وكشفت بحوث أخرى عن تنامي قضايا أخرى منها العنف الأسري، حيث تشير دراسة (المدفعي،٢٠١٥) والتي هدفت إلى التعرف على حجم العنف والاساءة الموجهة للطفل في مجتمع الإمارات وسط المواطنين (الأسرة والمدرسة) وتم التطبيق على عينة حجمها ٢٩٣٩ في الإمارات السبعة / أبرز النتائج الاساءة اللفظية والمعنوية والاهمال .

أمّا الجريمة وانحراف الأحداث والعنف والإيذاء والإهمال للأطفال بصور متعددة فتعتبر أيضا تحديا ماثلا للأسرة في الدولة وإمارة الشارقة على وجه الخصوص، كثير من الدراسات والبحوث استعرضت معلومات وحقائق ميدانية (بعض نتائج رسائل الماجستير والدكتوراه على مستوى الدولة أو الإمارة، عكست نتائجها أن مسألة الاعتمادية الكبيرة على الخدم تمثل قضية كبيرة ولها آثار خطيرة على مستقبل الأجيال، وذلك في المجتمع الإماراتي ومجتمعات دول الخليج عموما وتعدّ تحديا كبيرا كما تبرزها العديد من الدراسات، وجانب الخطورة في الأمر أن إبتعاد الأم عن أطفالها خاصة في المراحل الأولى من عمرهم يؤدي إلى حدوث من التعلق والولاء العاطفي نحو الخادمة (الحرجان، ٢٠١٦، ١١١) .

الآليات والمبادرات المعنية للعمل لتنفيذ السياسة الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة بإمارة الشارقة

من أجل أن تكون سياسة الأسرة وأدواتها فعالة، يجب أن يكون لدى الدولة آلية مؤسسية مسؤولة عن الإشراف على السياسة وتنفيذها ومراقبتها وقياس نتائجها.

مجلس سياسات الأسرة على المستوى الاتحادي :

اعتمد تشكيل "المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة" على المستوى الاتحادي سنة (٢٠١٨) لتوفير كافة أسس جودة الحياة لنواة المجتمع الإماراتي وتحقيق التكامل المطلوب في تطوير وتطبيق السياسات والمشاريع الخاصة بالأسرة على مستوى الدولة وتحقيق التكامل المطلوب في تطوير وتطبيق السياسات والمشاريع الخاصة بالأسرة على مستوى الدولة.، في إطار إرساء رؤية واستراتيجية وطنية موحدة للأسرة في الدولة لتلبية الاحتياجات واستشراف التحديات، إضافة إلى بناء العلاقات وضمان التنسيق بين الجهات المعنية في عملية تطوير وتطبيق سياسات الأسرة. لتنفيذ السياسات وتشريعها لدى الجهات المحلية والاتحادية، ويتكون المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة يمثلون وزارة تنمية المجتمع، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة السعادة وجودة الحياة، ودائرة تنمية المجتمع، ومحاكم دبي، ودائرة محاكم رأس الخيمة، وهيئة تنمية المجتمع، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة.

المجلس الأعلى لشؤون الأسرة على مستوى إمارة الشارقة

ويمثل المجلس الأعلى للشؤون الأسرة في إمارة الشارقة الآلية المحلية المعنية ويقوم بالعديد من الاختصاصات والمهام منه القيام برسم السياسات العامة المتعلقة بالأسرة، وإقرار واعتماد استراتيجيات الجهات المختصة التابعة له، العمل على وضع الخطط والبرامج والمشروعات التي تعين على تمكين الأسرة، والسعي من اجل توسيع دائرة المشاركة المجتمعية، وإيجاد الآليات وتبني المبادرات، واستحداث الوسائل الوطنية على مستوى الإمارة والتي تعني بقضايا وشؤون الأسرة مع تشجيع مجالات الأعمال التطوعية في هذا الصدد وتحقيق التكامل النوعي .

ويعمل المجلس كذلك معالجة مشكلات الأسرة وتمكينها من تحقيق التنمية المستدامة، وتبني إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة وتحليل الظواهر والمشكلات الاجتماعية والتحديات التي تحيط بالأسرة .

وثيقة التلاحم الأسري في الشارقة (٢٠١٩)

وقعت تسعة جهات حكومية في إمارة الشارقة على «وثيقة التلاحم الأسري» التي أطلقتها الإدارة خلال حملتها «الوطن أسرة» التي تنظمها تحت شعار «الأسرة أمان.. يريدها سلطان».

وتهدف «وثيقة التلاحم الأسري» التي يستكمل التوقيع عليها من قبل المؤسسات والدوائر الحكومية في الشارقة قبل نهاية العام الجاري إلى تعزيز التفاعل المجتمعي بين مختلف الجهات الحكومية في الشارقة بما يلبي تطلعات الأسرة والمجتمع، وذلك تنفيذاً لتوجيهات ورؤى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس

الأعلى حاكم الشارقة، في قول سموه «نأمل أن تعي الأسرة دورها العظيم في الحياة بغرس القيم والمبادئ والعادات الصالحة والسلوكيات القويمة وتنشئة أطفالها التنشئة الصحيحة التي تؤمن للأسرة ذاتها» وتنفيذاً لتوجيهات قرينة صاحب السمو حاكم الشارقة سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة نحو الاهتمام بالأسرة والحفاظ عليها آمنة مستقرة والعمل على وضع استراتيجيات خاصة من أجل الارتقاء بها. وتضمنت الجهات التي وقعت على الوثيقة المجلس الاستشاري بالشارقة، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، محكمة الأسرة، مدير جامعة الشارقة، جمعية الشارقة الخيرية، إدارة التثقيف الصحي بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، إدارة سلامة الطفل، للمكتب الثقافي والإعلامي بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة .(مراكز التنمية الأسرية بالشارقة ٢٣، ديسمبر ٢٠١٩)_

حملة "الوطن.. أسرة"

الوطن أسرة حملة أطلقتها إدارة مراكز التنمية الأسرية بالشارقة في ١٧ فبراير ٢٠٢٠، تحت شعار "الأسرة أمان.. يريدها سلطان"، هي حملة توعوية شاملة تهدف إلى نشر ثقافة توعوية أسرية تتماشى مع رؤية الدولة ٢٠٢١، وتطلعات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وقرينته سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي، رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وتتضمن الحملة، التي تستمر على مدى عامين، العديد من المبادرات بحسب الأهداف الاستراتيجية المتمحورة في تعزيز منظومة القيم والثقافة الداعمة للتماسك الأسري، وتمكين الشخصية الإنسانية.

المرجعيات التوجيهية للسياسة الاجتماعية في إمارة الشارقة:

إن استعراض المرجعيات والمبادئ التوجيهية واعطاء خلفية للأطر العامة والالتزامات القومية والمحلية التي تساند السياسات العامة أو السياسات القطاعية، تعتبر مسألة مهمة لتفسير السياسات ومدى قدرتها على توجيه الاستراتيجيات ودعم البرامج والأنشطة التي من شأنها أن تمكن من تحقيق الأهداف التنموية ومقابلة الاحتياجات المجتمعية، وفي هذا الصدد تركز هذه الدراسة على مدى فعالية السياسات الاجتماعية الموجهة نحو برامج وخدمات الاستقرار الأسري في إمارة الشارقة، وتشمل هذه المرجعيات ما يلي:

- **الدستور الإماراتي** : أرسى دستور الإمارات القواعد الأساسية التي يقوم عليها الاطار القانوني للسياسة الاجتماعية (ينص دستور الإماراتي في المادة ١٥) أن الأسرة أساس المجتمع والركيزة التي تقوم عليها المجتمع. (وزارة تنمية المجتمع، ٢٠٢١) .
- **رؤية الإمارات لعام ٢٠٢١م والميثاق الوطني** :- والتي أشارت إلى " تؤمن حكومة دولة الإمارات بأهمية الروابط الأسرية، وبأن الأسرة هي نواة المجتمع. وتولي الدولة

اهتماماً كبيراً ببناء نظام عائلي قوي، وتبنت العديد من التدابير لتحقيق هذا الهدف وفقاً للميثاق الوطني لدولة الإمارات ٢٠٢١، حيث تشكل الأسر المتماسكة والمزدهرة نواة مجتمع دولة الإمارات، وتتبنى القيم العائلية الأصيلة للزواج، وتحافظ على صلات رحم قوية، إضافة إلى تمكين المرأة، والإبقاء على علاقات وطيدة بين أفراد الأسرة ، وقد اشتمل الميثاق على محاور مهمة وهي :-الزواج بين الإماراتيين أساس لبناء الأسرة المستقرة والمحافظة على القيم الإماراتية،-لابدّ من التواصل القوي بين الأطفال والآباء والأجداد، يجب أن يحظى كبار السنّ بمكانتهم المحترمة ضمن الأسر والمجتمع الإماراتي، كذلك احترام العادات والتقاليد الإماراتية الذي يدعم الدور المتنامي للمرأة دعماً تامّا، حماية المرأة من كافة أشكال التمييز في العمل والمجتمع. **(رؤية الإمارات ٢٠٢١)**

- **رؤى وتوجيهات حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي:**

تمثل توجيهات الشيخ سلطان عضو مجلس الاتحاد وحاكم الشارقة بعداً مهما في توجيه السياسات الاجتماعية عموما والسياسات الموجهة نحو دعم الأسرة بشكل خاص، وتوضح خطابات الحاكم وتوجيهاته للمجالس التشريعية ممثلة في المجلس الاستشاري، أو الحكومة التنفيذية للإمارة الاهتمام بالأسرة والعمل من اجل الحفاظ على خصوصيتها وتماسكها .

الأسرة في التشريعات والقوانين الاتحادية في دولة الإمارات

يعد تدخل الدولة وتبنيها قضايا الأسرة وسعيها لضمان تمكينها وتوفير البيئة المحفزة لتقوم بأدوارها الحيوية منظورا عالميا شائعا في ظل دولة الرفاهية في المجتمع المعاصر، لذلك نجد أنّ البيئة التشريعية الوطنية لدولة الإمارات تشتمل على مجموعة من القوانين والقرارات الاتحادية، فالدستور الإماراتي يرسي القواعد الأساسية التي يقوم عليها الاطار القانوني للسياسة الاجتماعية حيث ينص في المادة(١٥) "إنّ الأسرة أساس المجتمع والركيزة التي تقوم عليها المجتمع، وينص في المادة(١٦)على "أن المجتمع يشمل برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز وغيره". إلى جانب منظومة القوانين الاتحادية التي تضمن حصول المواطنين على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

فنجد القانون الاتحادي رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الأحوال الشخصية، حيث يعرُف قانون الأحوال الشخصية الأسرة بأنّها كيان مقدس يحيطها شعور تعلو فيه الروابط الإنسانية الراقية، وحدَّد أهداف الأسرة وتحيَّز لمصلحتها في بعض أحكامه، وبيَّن القانون "أن غاية الزواج هو تكوين الأسرة المستقرة برعاية الزوجين على أساس تكفل لهما تحمُل أعبائها بمودة ورحمة" وذلك في نص المادة (١٩) من قانون الأحوال الشخصية، وتوجهت بعض

التشريعات إلى تحقيق السبل الوقائية لضمان قيان الأسرة على عناصر القوة وتهيئة ظروف الاستدامة والاستقرار مثل القانون الاتحادي رقم(٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن صندوق الزواج.

ومن التشريعات التي تدعم وجود بيئة أسرية تحظي بالحماية القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن حقوق الطفل (المعروف بقانون وديمة) القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٦ بشأن الأحداث الجانحين و المشردين

وتهدف هذه البيئة التشريعية الاتحادية تحقيق التماسك الأسري ودعم حقوق ورفاهية الأسرة وأعضائها، وتعمل هذه التشريعات لضمان توفر رعاية خاصة للفئات التالية (الأطفال –الوالدين –المرأة –أصحاب الهمم) القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١٢ – بشأن رعاية الأطفال مجهولي النسب، القرار الاتحادي رقم (١١٨٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن ضوابط وشروط منح تصاريح الأحداث، إلى جانب التشريعات الاتحادية بشأن الوالدين و المرأة المتمثلة في تبني الدولة وتصديقا على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو).

وصدرت تشريعات أخرى تدعم الاستقرار الأسري من خلال ضمان تنظيم العمالة والعمل من خلال قانون العمل الاتحادي رقم(٨) لسنة ١٩٨٠، القانون الاتحادي رقم(١١)لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية والقانون الاتحادي رقم(٢) لسنة ٢٠١١ بشأن الضمان الاجتماعي، والذي لهما دور كبير وتأثير مهم على الوضع الاقتصادي والمعيشي لأرباب الأسر.

وفي سعي الدولة لمجابهة ظاهرة التفكك والخلافات الزوجية والأسرية وتحجيم نسب الطلاق المتصاعد، فقد صدر **القرار الوزاري رقم(١)** لسنة ٢٠١١ بشان لائحة التوجيه الأسري في وزارة العدل –دائرة القضاء، والذي يعتبر ضمن الإجراءات الوقائية للحفاظ على عرى العلاقة الزوجية والأسرية .

قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ السياسة الوطنية للأسرة ، هذه التشريعات استهدفت الأسرة ودعمها ماديا ومعنويا، سواء من توفير الدعم المالي والمساعدات المباشرة، الإسهام في توفير البيئة الملائمة لاستقرار علاقات الزوجين، أو العلاقات الأسرية، أو المساعدة المقدمة للمرأة العاملة في التوفيق بين الواجبات العائلية والأسرية والواجبات الوظيفة في مواقع العمل، أو الخدمات الإيوائية والتأهيلية للعديد من الفئات الذين يعدون أعضاءً في الأسر .

السياسة الوطنية الإتحادية للأسرة في دولة الإمارات :

اعتمدت حكومة دولة الإمارات السياسة الوطنية للأسرة التي أطلقتها وزارة تنمية المجتمع في مارس ٢٠١٨ و يهدف تحقيق: تكوين أسرة مهيأة لمواجهة تحديات الحياة الزوجية، إعلاء قيم المحافظة على استقرار واستدامة الأسرة وتماسكها، توفير مناخ صحي وسليم

يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوط الحياة الارتقاء بقدرات الأسرة الإماراتية لبناء أجيال واعدة تتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والوطن، معتزين بهويتهم الوطنية، ومتمسكين بالقيم، والمبادئ، والأخلاق النبيلة، تحقيق السعادة للأسرة الإماراتية من خلال التلاحم والتماسك الأسري، وتشتمل السياسة الوطنية للأسرة على ستة محاور رئيسة، وهي: الزواج، العلاقات الأسرية، التوازن في الادوار، رعاية الأطفال حماية الأسرة، اطار العمل.

الأسرة في التشريعات والقوانين على المستوى المحلي في إمارة الشارقة

تولي إمارة الشارقة على مستوى الحكومة المحلية اهتماماً وخصوصية للأسرة في الإمارة بكل شرائحها، لذلك نجد وجود عدد من التشريعات والقوانين المحلية التي صدرت في شكل مراسيم أميرية أو وقرارات تنفيذية استهدفت الأسرة في كل المجالات الحياتية الحيوية، فتم استحداث الآليات المحلية (المؤسسات الاجتماعية) منها صدور المرسوم الأميري (٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن إنشاء دائرة الخدمات الاجتماعية بإمارة الشارقة، عمل على تقديم الإعانات والمساعدات والمعاشات، إلى إشرافها على تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية في مراكز متخصصة (كبار السن، الأطفال مجهولي النسب، وحماية ورعاية النساء المعنفات وذلك من خلال قرار المجلس التنفيذي رقم(٢٢) لسنة ٢٠١١بشأن إيواء المرأة المعنّفة، وهي حماية للاتي تعرضن للاعتداء بأنواعه .

ليس هذا فحسب، بل صدر قرار المجلس التنفيذي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٩ + القانون الاتحادي رقم(٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن قانون الطفل + القرار الوزاري رقم (٣١٨) لسنة ٢٠١٧– بشأن منح الضبطية القضائية لموظفي دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة + قرار إداري محلي رقم(٢٦٢) لسنة ٢٠١٧ بشأن إجراء ضبط الاعتداء وحماية الطفل .إلى جانب المرسوم الأميري رقم(٣٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إيواء أطفال النزيلات بالمؤسسات العقابية، وفي اطار ضمان السلامة المجتمعية وكفالة توفر فرص وجود بيئة حاضنة للأطفال فاقدي الرعاية صدر قانون (١) لسنة ٢٠١٢ الخاص بشأن دمج اليافعين المحرومين من الرعاية والموجودين في أسر بديلة حاضنة ممن تجاوزت أعمارهم ١٨ عام .

وجاء قرار المجلس التنفيذي لحكومة الشارقة رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بشان نظام صرف الإعانات والمساعدات الاجتماعية في إمارة الشارقة مع تعديلاته . (تم تعديلات سنة ٢٠٢٠). لتبين منهجية علم الدائرة في عملها، إلى جانب صدور قوانين وقرارات ومراسيم أخرى تنظم أبعادا أخرى تعد جميعها لصالح الاستقرار الأسري بالإمارة، قرار المجلس التنفيذي رقم (٣) لسنة ٢٠١٩ باللائحة التنفيذية بشأن الدعم السكني في إمارة الشارقة، مرسوم أميري رقم(١٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن إنشاء بيت أصدقاء المرضى الخيري في إمارة الشارقة (مساعدات مالية + تقديم أجهزة تعويضية)، قرار المجلس التنفيذي رقم(٢٦) لسنة

٢٠١٩ –تعديل قرار المجلس التنفيذي رقم(١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن التامين الصحي في إمارة الشارقة .

وفي اطار حرص الإمارة على مساعدة وتمكين المرأة العاملة في تحقيق التوازن والتكامل في أدوارها صدر قرار المجلس التنفيذي رقم(٢٣) لسنة ٢٠٢٠، بشأن الحضانات الحكومية في إمارة الشارقة، ومن أجل التقليل من النتائج السالبة التي تترتب على انفصال وطلاق الوالدين على الأبناء، كان صدور قرار وزاري رقم (١٠٨٠) في شأن رؤية المحضونين – وتأمين حق الطفل رؤية والديه بشكل يومي وفي بيئة ملائمة. ولم تغفل التشريعات العناية بمجال الصحة والرعاية النفسية حيث صدر المرسوم الأميري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧ واللائحة التنفيذية لإنشاء واحات الرشد –لإيواء المرضى النفسيين .

وفي رؤية مهمة تبنت حكومة الشارقة تأسيس المرسوم الأميري رقم(٢٤) لسنة ٢٠٠٠ بشأن إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة / المرسوم الأميري(رقم)٧٣)لسنة ٠٢٠٢ واعادة تنظيم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في إمارة الشارقة كآلية محلية تتبنى رعاية وحماية الأسرة وتقديم الخدمات المختلفة في معالجة مشكلات العلاقات والتوترات التي تضعف من تماسك الأسرة وتقوض استقرارها .

وبهدف الحفاظ على قضايا العلاقات الزوجية والأسرية وإحاطتها بالخصوصية والحماية جاء القرار الإداري رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن البلاغات والدعاوى ذات الطابع الأسري في إمارة الشارقة، حيث نص القرار على ""على النيابة العامة في إمارة الشارقة قبل قيد دعاوى المنازعات ذات الطابع الأسري أو قبل التصرف بإحالتها إلى المحكمة المختصة اتخاذ ما يلزم من إجراءات للصلح بين أطراف النزاع، مُستعينةً في ذلك بالجهات الحكومية المختصة في إمارة الشارقة مثل: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة متمثلاً في: "مراكز التنمية الأسرية وإدارة سلامة الطفل"، مجالس الضواحي والقرى، المجالس البلدية، أي جهة أخرى تُحدد لاحقاً أو رأت النيابة العامة الإحالة إليه، ويصدر قرار لاحق بتنظيم إجراءات الصلح في المنازعات ذات الطابع الأسري وما يترتب عليه من آثار، وأدوار الجهات المختصة في الإمارة، وآليات العمل والتنسيق فيما بينها وبين النيابة العامة، يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلٌّ فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

استراتيجية الأسرة في إمارة الشارقة:

أمّا على المستوى المحلي في إمارة الشارقة، فقد تم صياغة استراتيجية خاصة بالأسرة والتي تعد الأولى من نوعها على مستوى الحكومات المحلية بدولة الإمارات، وذلك في عام ٢٠١٣، وبعد مضي سبعة سنوات تعد هذه الدراسة الأولى التي يمكن ان تجري تقييمات عامة على الاستراتيجية في سياق تناولها لسياسة الاجتماعية في الإمارة .

عمل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة على تبني استراتيجية الأسرة في الإمارة ترجمة لدورها كآلية محلية بالإمارة مسؤولة عن الأسرة وتمكينها من مواجهة التحديات وتحقيق قوتها واستقراها، والتي تم إعدادها بواسطة لجنة توجيهية تشكلت برئاسة الشيخة جواهر القاسمي رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وعضوية الممثلين للمؤسسات الاجتماعية ذات الصلة، وتم إعداد محاور الاستراتيجية بواسطة خبراء مختصين من جامعة الشارقة ووزارة العدل.

اعتمدت مرتكزات الاستراتيجية على المنهجية العلمية من منهج البيانات المتوفرة، جماعات النقاش البؤرية، تحليل الوضع للأسرة في الإمارة، كذلك ارتكزت على دستور الإمارات ومنطلقات الدين، وثقافة وإرث المجتمع الإماراتي، وخطة الاستراتيجية في تعزيز البيئة التشريعية بالأدوات والسياسات التي تسهم في زيادة قوة الأسرة وتماسكها وحمايتها، وتحسين بيئة الأسرة وتمكينها في مجالات التعليم، الصحة، العمل، وضمان أن تكون قادرة على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية .

نتائج الدراسة:

الفقرات التالية تناقش وتستعرض اهم نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات التي وردت بها:

نتائج الإجابة على السؤال الأول : ماهي السياسات الاجتماعية التي استهدفت الأسرة في إمارة الشارقة – الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٢٠ ؟

تمثل السياسة الاجتماعية مجموعة التشريعات والقوانين والتوجيهات الصادرة عن الجهات الحكومية والناظمة للشأن الاجتماعي، وتعتبر الأسرة وقضاياها من أهم الشؤون الاجتماعية فعليه فإنّ الدراسة الحالية تكشف عن صدور العديد من التشريعات في دولة الإمارات على المستوى الاتحادي وإمارة الشارقة على المستوى المحلي في الفترة التي استهدفتها الدراسة، حيث شملت التشريعات الموجهة لدعم الأسرة على العديد من القوانين والقرارات والمراسيم والأوامر التنفيذية .

وترجمت السياسات الاجتماعية المدعومة بالتشريعات الاتحادية، القوانين واللوائح والقرارات المحلية إلى استراتيجيات وعددٍ من البرامج والأنشطة التنفيذية التي تقدم من خلال المؤسسات لمقابلة احتياجات الأسرة ودعم تماسكها واستقرارها وتتمثل هذه البرامج والأنشطة والذي تم تفصيلها في اول استراتيجية للأسرة تعتمدها إمارة الشارقة في المساعدات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة – منح الزواج – الدعم المالي للمشاريع الصغيرة –برامج الاسكان المتمثل في مبادرات مشاريع الاسكان للمواطنين – خدمات الارشاد الأسري – الاصلاح والتوجيه الأسري –الدورات التدريبية – برامج إعداد للمقبلين على الزواج – برامج الرعاية والحماية والتمكين الموجهة للأمومة والطفولة – برامج موجهة لضحايا العنف الأسري وسوء معاملة الأطفال وضحايا الاتجار بالبشر– برامج الأسر المنتجة إلى جانب برامج

تعزيز ثقافة الادخار (المجلس الأعلى لشؤون الأسرة،٢٠١٣) ونتناول فيما يلي ترجمة السياسات الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة وما تشتمل عليها من برامج وأنشطة:

أولاً : قانون الضمان الاجتماعي رقم(٥) لسنة ٢٠١٨ والصادر عن حاكم الشارقة والذي حدد سن الاحالة للتقاعد بواقع ٥٥ سنة للإناث (ذلك فيه مراعاة لخصوصية وضع المرأة في رعاية أسرتها، واحتياج منزلها وأبنائها لها) و٦٠ للذكور، على أن لا يقل عمر المؤمّن عليه عن ١٨ سنة، ولا يزيد على ٦٠ سنة، ولا يجوز أن لا يقل معاش التقاعد للمؤمّن عليه عن ١٧٥٠٠ درهم شهريا، وتبلغ نسبة عدد المستفيدين من قانون الضمان الاجتماعي حوالي ١٣ الف موظف من العاملين في الدوائر الحكومية المركزية واللامركزية في حكومة الشارقة، من ٦٠ جهة حكومية مركزية و٣٠ جهة حكومية لا مركزية، كذلك نظمت الأوامر التنفيذية تطبيق خدمات التامين الصحي، والسعي المتجدد في توسيع مظلة التامين الصحي، فقد شملت شرائح عديدة بما في ذلك الوافدين الذين يعملون ويعيشون في الإمارة، وتتبنى حكومة الشارقة من جهة أخرى تقديم المساعدات العامة المالية والمقدمة من خلال دعم السكن، أو الموجهة للشرائح الضعيفة، من كبار السن، وأصحاب الإعاقة المساعدات العامة التي تقدم من خلال دائرة الخدمات الاجتماعية وإداراتها ومراكزها المنتشرة والموزعة في كل مناطق الإمارة بما يحافظ على ضمان وجود مستوى معيشي كريم للأسر القاطنة في الإمارة، ويتوافق هذا الجانب مع نتائج عدد من الدراسات التي أبانت العلاقة الوطيدة بين المستوى المعيشي واستقرار الأسرة، وتعمقت بعض الأبحاث في تحليل العلاقة بين الوضع المعيشي للأسر أي الضعف الاقتصادي بالإشارة إلى الجوانب المالية ومخاطر الفقر، والضعف النفسي تلخيصًا لمشاعر التوتر والقلق أو الاكتئاب والضعف الاجتماعي الذي يشمل الوصم والتمييز ونقص الدعم الاجتماعي بالنسبة لجميع الأبعاد الثلاثة ((**LAU ,2017**) .

ثانياً: التشريعات الخاصة برعاية الأمومة والطفولة وبعض الفئات الحيوية أو الضعيفة، فقد صدرت العديد من المراسيم والقوانين المحلية مستهدفة الأسرة والشرائح الحيوية (الشباب، المرأة) أو الضعيفة والتي في حاجة إلى رعاية إضافية (الأطفال، كبار السن، أصحاب الهمم) وتدعم هذه التشريعات أبعاد وقضايا مختلفة وتوجه بتقديم مساعدات وخدمات تشمل حقوق الطفل وضمان رعايته سواء داخل الأسرة أو من خلال الرعاية المؤسسية البديلة، وتهدف لدعم المرأة وضمان حقوقها ومساعدتها على التوفيق بين الوظيفة والمسؤوليات الأسرية والعائلية، وهذا يتوافق مع الدراسات التي تحدثت عن طبيعة السياسة الاجتماعية الفاعلة والموجهة نحو الأسرة، كما أشارت إلى ذلك دراسة (**ماري دالي،٢٠١٥**) تحتاج الأسرة لترسيخ تربية الأطفال والتمكن من الأنشطة الأسرية الأخرى إلى نظام من العلاقات والموارد الداعمة الرسمية وغير الرسمية. ومن جهتها وفي سياق الممارسات الجيدة في صنع

سياسة الأسرة وجهت الأمم المتحدة (٢٠٢٠) للدول الأعضاء حول السياسات والبرامج الموجهة نحو الأسرة ضرورة مراعاة أبعاد مهمة منها تعزيز التفاعلات القوية بين الأجيال، مثل التثقيف الأبوي، بما في ذلك لمقدمي الرعاية الأسرية، ودعم الأجداد، بما في ذلك الأجداد الذين يقدمون الرعاية الأولية ؛ والاستثمار في التربية الوالدية كأداة لتعزيز رفاه الأطفال، دراسات عديدة تكشف عن تأثير تجارب الطفولة السلبية على الصحة والرفاهية عبر مسار الحياة، كما تظهر نتائج أخرى بأن الأسر يمكن أن تستفيد من السياسات الجيدة والتي توفر عوامل وقائية مثل مرونة الوالدين، والروابط الاجتماعية، والدعم الملموس في أوقات الحاجة، والكفاءة الاجتماعية والعاطفية للأطفال مما يساهم في تحقيق نتائج صحية إيجابية في تنشئة الأطفال ورعاية الشباب (**Carl L. Hanson، 2019**). ويمكن أن تتمثل السياسات الداعمة للأسرة في جوانب مثل زيادة الحد الأدنى للأجور، دعم الحقوق الانجابية أو تبني سياسات منفصلة خاصة بالأسرة لتركز على برامج مثل الإجازة العائلية المدفوعة، التركيز على رفاهية الأطفال، دعم الأم العاملة لتحقيق التوازن بين المسؤوليات العائلية والوظيفة. (فروستاد&لالقر،٢٠١٦).

وتظهر الدراسة الحالية أن السياسات الاجتماعية على المستوى الاتحادي والمحلي في إمارة الشارقة توجهت للمعالجة العديد من التحديات التي تواجه الأسرة، وفقاً للمادة ٥٣ من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وتعديلاته بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (٩) لسنة ٢٠١١ والمرسوم بقانون اتحادي رقم (١٧) لسنة ٢٠١٦، تمنح الموظفة المعينة في وظيفة دائمة إجازة وضع براتب إجمالي لمدة ثلاثة أشهر، ويجوز للموظفة بعد انتهاء إجازة الوضع، ولمدة أربعة شهور من تأريخ عودتها للعمل مغادرة مقر العمل لمدة ساعتين يومياً لإرضاع وليدها، وتحتسب هذه الساعات من ساعات العمل مدفوعة الراتب، لا يجوز للموظفة الجمع بين إجازة الوضع والإجازة بدون راتب.

أمّا إجازة الأبوة فيمنح الموظف الذي يرزق بمولود حي إجازة أبوة مدفوعة الراتب لمدة ثلاثة أيام عمل خلال الشهر الاول من ولادة طفله، وذلك بشرط أن تتم الولادة داخل الدولة. وعلى المستوى المحلي في حكومة الشارقة، أقر صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة، مرسوماً محلياً يقضي بتمديد إجازة الوضع لمدة ثلاثة أشهر مع إمكانية دمج رصيد إجازة المرأة الموظفة مع إجازة الوضع، مع ساعتين رضاعة لمدة ستة أشهر، فضلاً عن الحضانات في أغلب مقار العمل، والتي ضمنت قرب الأم العاملة من طفلها طوال ساعات العمل. تم الاسترداد من الرابط (البوابة الرئيسية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة،٢٠٢١).

وتحظى الطفولة في إمارة الشارقة بأولوية اهتمام حكومة الشارقة وحظيت الطفولة برعاية خاصة من خلال عدد من التشريعات على المستوى الاتحادي، وعلى مستوى إمارة الشارقة، فقد استطاعت الإمارة ان تحظى بلقب إمارة صديقة للطفل، فقد أعلنت المنظمة الدولية للطفولة "اليونيسيف UNICEF "التابعة للأمم المتحدة، إمارة الشارقة **كأول** "مدينة صديقة للأطفال" في الشرق الأوسط، وهي المبادرة التي تهدف إلى إرشاد المدن نحو أنجح السبل لتضمين حقوق الطفل، كمكون أساس ضمن توجهات وأهداف المدينة وسياساتها وبرامجها، وكذلك هيكل العمل بها. وقد جاء ذلك في أعقاب اطلاق حكومة الشارقة عام ٢٠١١ "حملة الشارقة مدينة صديقة للطفل"، بهدف تقديم الدعم للأمهات اللاتي يقمن بتقديم الرضاعة الطبيعية لأطفالهن، وتوفير فرص الرعاية الصحية لهن بما في ذلك التمريض، وكذلك توفير بيئات مناسبة في الأماكن العامة ومواقع العمل. واستهداف الطفل بمبادرات وبرامج خاصة تعتبر تكريس لضمان تحقيق توجيهات الدولة وتوجيهات حاكم الشارقة، وترجمة لرؤية الشيخة جواهر رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالإمارة لضمان أمومة وطفولة معافاة، وفيه تأكيد لتوفير الموارد الداعمة لتحقيق هذه الرؤى والتوجهات، ويتوافق مع ما ذهبت إليه الدراسات حول أهمية تمكين الأسرة حيث تسمح الموارد المالية للأسر بشراء السلع والخدمات التي تعزز النمو الصحي للأطفال. وتشمل هذه الاحتياجات المادية الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الطبية بالإضافة إلى الأشياء التي تدعم التطور الاجتماعي والمعرفي، مثل التعليم والكتب والألعاب. علاوة على ذلك فإن التجارب المجهدة المرتبطة بالنمو في سياق الموارد الاقتصادية المحدودة قد تؤثر سلبًا على النمو العصبي والبيولوجي للأطفال، وبالتالي تؤثر سلبًا على صحتهم الجسدية والعقلية، فضلاً عن نموهم المعرفي والاجتماعي والعاطفي.(بيرغر&فونت،٢٠١٥) .

من جهة أخرى تولي إمارة الشارقة رعاية خاصة لكبار السن، فأصبحت الشارقة هي أول مدينة عربية تنضم إلى الشبكة العالمية للمدن الصديقة للمسنين التابعة لمنظمة الصحة العالمية(WHO) . ويأتي انضمام الشارقة في إطار الخطة الاستراتيجية للإمارة للأعوام (٢٠١٧- ٢٠٢٠.) وقد استطاعت مدينة الشارقة تلبية ٨٨% من المعايير ال٨٠ التي حددها البرنامج، لتصبح أول مدينة في المنطقة يتم اعتمادها من قبل المنظمة في هذا المجال، وقد أصبحت الشارقة الآن واحدة من بين ٥٠٠ مدينة على مستوى العالم على قائمة المدن المنضمة للشبكة العالمية للمدن الصديقة للمسنين، التابعة لمنظمة الصحة العالمية. (مكتب الشارقة مدينة مراعية للمسن،٢٠٢٠) .

•**ثالثا** : التشريعات الخاصة بمعالجة مشكلات العلاقات الأسرية منها القرار الوزاري رقم(١) لسنة ٢٠١١ بشأن لائحة التوجيه الأسري في وزارة العدل –دائرة القضاء، والذي يعتبر ضمن

الإجراءات الوقائية للحفاظ على عرى العلاقة الزوجية والأسرية . في سعي الدولة لمجابهة ظاهرة التفكك والخلافات الزوجية والأسرية وتحجيم نسب الطلاق المتصاعد، وعلى المستوى المحلي في إمارة الشارقة صدرت عدد من القرارات والمراسيم المتعلقة بالعلاقات الأسرية وبهدف الحفاظ على قضايا العلاقات الزوجية والأسرية، وواحاتها بالخصوصية والحماية جاء القرار الإداري رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن البلاغات والدعاوى ذات الطابع الأسري في إمارة الشارقة، حيث نص القرار على ""على النيابة العامة في إمارة الشارقة قبل قيد دعاوى المنازعات ذات الطابع الأسري أو قبل التصرف بإحالتها إلى المحكمة المختصة اتخاذ ما يلزم من إجراءات للصلح بين أطراف النزاع، مُستعينةً في ذلك بالجهات الحكومية المختصة في إمارة الشارقة . قرار انشاء محكمة الشارقة حيث جاءت مبررات انشاء المحكمة في (خطاب الحاكم يوم افتتاح المحكمة)" أنه استنادا على تحليل واقع الطلاق وحجمه، والمتغيرات المرتبطة بمشكلة الطلاق في الإمارة، والنسب الموجودة تبين أنّ الفئة الأكبر من حالات الطلاق بين سن ٣٠ إلى ٤٩ وهي المرحلة التي يكون فيها الأبناء في مرحلة الرعاية ويحتاجون إلى آبائهم وأمهاتهم مشيرا إلى أن الطلاق قد يتسبب في فقد الأبناء للرعاية اللازمة لتربيتهم.

وصدرت أوامر ادارية وتنفيذية من المؤسسات الاجتماعية المعنية بشؤون الأسرة، وقامت بموجبها عدد من البرامج والأنشطة والخدمات التي تعين الأسرة على التغلب على الصعوبات والتحديات التي تؤثر على أدائها لرسالتها وقيامها بوظائفها المختلفة، منها القرار الاداري الصادر من مراكز التنمية الأسرية والتي قامت بموجبه ادارة الارشاد الأسري وتقدم استشاراتها وخدماتها الوقائية والعلاجية من خلال مكاتبها الموزعة في مناطق الإمارة.

نتائج الإجابة على السؤال الثاني : ماهي أشكال البرامج، الخدمات والأنشطة التي ترجمت السياسة الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة في إمارة الشارقة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠؟

عملت الجهات التنفيذية المعنية بالشؤون الاجتماعية على تنفيذ البرامج الخاصة بالرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ممثلة في دائرة الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتقديم الخدمات للأفراد المجتمع والأسر، وتشرف على المراكز والمؤسسات الرعائية وتستفيد الشرائح الضعيفة داخل الأسر من المزايا والخدمات المقدمة إلى جانب القيام بخدمات نجدة الطفل، وتقديم خدمات الايواء والرعاية النفسية للنساء المعنّفات، أما الشؤون الأسرية على وجه خاص فيعتبر المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والادارات التابعة له الآلية المحلية المعنية في إمارة الشارقة في تقديم الخدمات للأسرة، وتتنوع هذه الخدمات والبرامج بين الخدمات الوقائية والنمائية والعلاجية، وتستهدف أعضاء الأسرة من طفولة ويافعين وشباب من الجنسين .

- الخدمات الموجه نحو الأسرة من خلال البرامج الوقائية والنمائية والعلاجية ممثلة في العديد من البرامج التي تقوم بها بشكل خاص المجلس الأعلى لشؤون الأسرة من خلال اداراتها والمؤسسات التابعة لها على اعتبارها الآلية الرئيسية في رعاية شؤون الأسرة في الإمارة، حيث يقوم المجلس بجهود كبيرة نحو صحة الأسرة من خلال ادارة التثقيف الصحي، وتقوم بحملات دورية توعوية من اجل صحة الأمهات، وصحة الطفولة، ويتوافق ذلك مع ما ذهبت إليها نتائج دراسات عديدة نورد هنا دراسة (Crandal, November 2019) حول الجهود الوقائية من السمنة لدى الأطفال، والتي يجب أن يأخذ الممارسون في الاعتبار الدور المهم لحملات توعية الأسر أو استهداف الوالدين عندما يتعلق الأمر بتغيير السلوك حول خيارات الطعام والنشاط البدني في المنزل وإن أحد الحلول لمساعدة الممارسين على التفكير في الأسرة أو إيلاء اهتمام أكبر لكيفية تأثير برامج الصحة العامة على مشاركة الأسرة في المسؤولية وتحقيق الاستقرار، ودراسة(كراندال وآخرون، ٢٠١٩) حول دور الأسرة الكبيرة في الوقاية الأولية من الأمراض والمخاطر المعلقة بالسلامة من الأمراض المتصلة بنمط الحياة.
- الخدمات الموجه نحو تحسين العلاقات الأسرية والحفاظ على قوة التماسك من خلال خدمات التنمية الأسرية والتوجيه الأسري في المحاكم، وتعزيز الروابط الزوجية بهدف التقليل من نسب الطلاق والنزاعات الأسرية، ولا سيما ان الطلاق، والتفكك الأسري، وما يترتب عليهما من مشكلات اجتماعية أخرى تعتبر من القضايا والتحديات التي تواجه الأسرة في إمارة الشارقة، بل مستوى دولة الإمارات إلى جانب تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية من خلال مراكز التنمية الأسرية ممثلة في خدمات الإرشاد الأسري والزواجي والبرامج الأخرى، وذلك مع وجود قنوات أخرى أيضا تقوم كخدمة التوجيه الأسري المقدمة في محاكم الأحوال الشخصية، وخدمات حل النزاعات والمشكلات العنف الأسري المقدمة في ادارة الدعم الاجتماعي بالادارة لشرطة الشارقة، وخدمات حل الخلافات الأسرية التي تقدمها هيئة الأوقاف الاسلامية بالإمارة .يتوافق هذا التوجه مع ما ذهبت اليه دراسة (أبوحميدان،٢٠١٢،ص١٦) على أن تقوم الدولة لذلك بتوفير نوافذ لمساعدة الآباء والأمهات في تربية الأبناء من خلال الأساليب المختلفة سواء من خلال خدمة الارشاد الأسري المنهج الوقائي واتاحة الفرص التعليمية للوالدية الإيجابية، نتائج البحوث السلوكية تشير إلى أنّ مشاكل الأطفال السلوكية أسبابها كثيرة ومنها أخطاء الوالدين في عملية التربية أو إساءة استخدام السلطة الوالدية لعوامل عديدة .

وتقوم مراكز التنمية الأسرية أيضا بتنفيذ العديد من الملتقيات الأسرية والمبادرات التي تعزز التماسك الأسري نذكر على سبيل المثال «وثيقة التلاحم الأسري» التي تهدف إلى

تعزيز التفاعل المجتمعي بين مختلف الجهات الحكومية في الشارقة بما يلبي تطلعات الأسرة والمجتمع وذلك تنفيذاً لتوجيهات ورؤى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، في قول سموه «نأمل أن تعي الأسرة دورها العظيم في الحياة بغرس القيم والمبادئ والعادات الصالحة والسلوكيات القويمة وتنشئة أطفالها التنشئة الصحيحة التي تؤمّن للأسرة ذاتها» وتنفيذاً لتوجيهات قرينة صاحب السمو حاكم الشارقة سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة نحو الاهتمام بالأسرة والحفاظ عليها آمنة مستقرة والعمل على وضع استراتيجيات خاصة من أجل الارتقاء بها، وتضمنت الجهات التي وقعت على الوثيقة المجلس الاستشاري بالشارقة، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، محكمة الأسرة، مدير جامعة الشارقة، جمعية الشارقة الخيرية، إدارة التثقيف الصحي بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، إدارة إدارة سلامة الطفل للمكتب الثقافي والإعلامي بالمجلس الأعلى لشؤون الأسرة .**(مراكز التنمية الأسرية بالشارقة ٢٣، ديسمبر ٢٠١٩).**

وتبنت لجنتا شؤون الأسرة، ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوي" بالمجلس الاستشاري بإمارة الشارقة منهجا للتعاون وشراكة العمل المشترك للتعامل مع القضايا الاجتماعية عموما، وقضايا الأسرة خصوصا، وتنسيق الجهود لعكس رؤية المجلس الاستشاري في تناوله للقضايا المجتمعية من خلال إجراء الدراسات التي توفر بيانات حول واقع الأسر إلى جانب الوقوف على الخدمات وتأطيرها لتعزز وضع الأسرة وتضمن استقرارها من تحقيق توفير سبل العيش الكريم لجميع الأسر القاطنة بالإمارة. **(المجلس الاستشاري بإمارة الشارقة، يناير ٢٠٢٠).**

نتائج الإجابة على السؤال الثالث ما هي اهم التحديات وقضايا الأسرة في إمارة الشارقة ؟

يعكس واقع تقارير الجهات الرسمية المعنية (المحاكم، مكاتب الإحصاء)، ومكاتب الاستشارات الأسرية، وما يتم تناوله من خلال وسائل الأعلام والبرامج الخاصة بالأسرة عن حجم ونسب الطلاق والنزاعات الزوجية، وبهذا يمكن اعتبار الطلاق والتفكك الأسري من أبرز التحديات التي تواجه الأسرة إلى جانب التحديات المرتبطة بتغيير بنية ووظيفة الأسرة والاعتمادية على الخدم في تربية الأبناء يعدّ تحديا آخر، وتحدي التوفيق بين متطلبات المسؤولية الأسرية والوظيفية لأرباب الأسر في ظل تنامي ارتفاع مستويات المعيشة وتزايد متطلبات الحياة المعاصرة لأفراد الأسرة مما يضطر معه أن يعمل الآباء والأمهات في ظل ظروف عمل متطلب لأوقات طويلة والغياب عن الأبناء وما يترتب على ذلك من مخاطر التنشئة الاجتماعية وترك الأبناء للخدم لساعات طويلة من اليوم .

واستنادا على الوظائف التي تؤديها السياسة الاجتماعية والتي تم تحديدها في ثلاثة وظائف مهمة الوظيفة التنموية: وهي تعطى مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة، والوظيفة الوقائية: وهي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل المنظور من عملية التنمية الوظيفة العلاجية : وهي تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتي أطلق عليها فيما يعج الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن. الوظيفة الاندماجية : وهي التي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية على نطاق الدول عالميا .

إنّ السياسات التي استعرضت من خلال الدراسة الحالية والتي تمثلت في التشريعات والتوجيهات والمراسيم التي صدرت في الفترة ما بين ٢٠٠٠- ٢٠٢١ في إمارة الشارقة تلبي الحاجة المطلوبة من التدخلات لمعالجة العديد من تلك التحديات، وربما تمثل قلة الأبحاث والدراسات التي تستهدف دراسة وتشخيص واقع التحديات وتوفر البيانات والمعلومات الخاصة بواقع الأسرة خاصة، والقضايا الاجتماعية عموما، جوانب الضعف لترجمة تلك السياسات إلى برامج عمل فعالة .

توصيات الدراسة :

- العمل على تحديث البيانات الخاصة بأوضاع الأسرة من خلال إجراء البحوث والدراسات وتعزيز العلاقة بين البحث والسياسة.
- الشراكة مع وسائل الإعلام كطريقة لتثقيف الناس بشكل أفضل حول قضايا الأسرة، مثل المسؤوليات المشتركة بين الرجال والنساء لتربية الأبناء، ومنع العنف المنزلي وسوء المعاملة، التوعية بشأن الحد من ثقافة الاستهلاك التفاخري.
- العمل على تبني نهج السياسات الصديقة للأسرة، والتي تعمل منظمة اليونسيف على الترويج لها وتشجيع الدول على تبيها باعتبارها سياسات مراعية لاحتياجات الأسرة المعاصرة ومستوعبة لتحدياتها المستجدة.
- ضرورة استحداث استراتيجيات فعالة بخصوص تقليل تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي السالبة على حياة الأسرة.
- تبني برامج تسهم في تعزيز الأبوة المسؤولة، وترسيخ مفاهيم الشراكة الوالدية داخل الأسرة، بهدف التقليل من الاعتمادية على الخدم ورعايتهم للأبناء.

المصادر وقائمة المراجع

القرآن الكريم

بني يونس، أسماء عبدالمطلب (٢٠١٢)، عولمة الأسرة في المجتمعات المسلمة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، ع٩ (٩١-١١٠).

بالحاج، مفتاح عي حسين(٢٠١٧)،معالم الاستقرار الأسري ومقوماته، مجلة كلية الآداب،جامعة مصراته، ع٩، ١٢١-١٥٦، DOI: 10.36602/faj.2017.n09.04 تـــم الاســـترداد مـــن الـــرابط https://www.researchgate.net/

نخلة، أشرف سعد (٢٠١١)، المشكلات السلوكية والنفسية للأطفال وكيفية علاجها، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى.

العريمي، سعاد زايد (٢٠١٧) دولة الإمارات العربية المتحدة بين ترسيخ الهوية وتعزيز الانتماء، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى.

عكة، محمد إبراهيم & الشويكي، رولى خليل (ايلول ٢٠١٩)، سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني تجاه الأسرى المحررين من سجون الاحتلال الأسرائيلي في محافظة بيت لحم من عام ٢٠١٦ – ٢٠١٠، مجلة الأطروحة العلمية المحكمة، ع٤، السنة الرابعة

اليافعي، عبد الناصر صالح (٢٠١٨)، جدل المواطنة والأسرة والقبيلة في السياق العربي: الخليج مثالا، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع ٤١+ ٤٢، ٢٤٢-٢٤٦.

الزيبي، أحمد عبد الجليل (٢٠١٢)، دعائم استقرار الأسرة في ظل الشريعة الاسلامية –القوامة والنفقة انموذجا– دراسة تحليلية مقارنة،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨،ع١،(٤٦١-٤٨٥).

الصبان، ريما (١٩٩٢)، عمل المراة خارج المنزل بين الواقع والقرار –قراءة لحالة دولة الإمارات، ورقة مقدمة ضمن بحوث الندوة العلمية –عمل المراة وأثره على الإستقرار الأسري، مؤسسة صندوق الزواج– دولة الإمارات.

سيجالين، مارتن (٢٠١٨)، الأسرة نهاية النموذج الجديد، ترجمة: مصطفى قمية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع ٤١+٤٢، (٢٤٢-٢٧٢).

الامم المتحدة، شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية (٢٠٠١) مقاربات لسياسات الأسرة: لمحة عن ثمانية بلدان، قسم السياسة الاجتماعية والتنمية، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك.

حجازي، مصطفي (٢٠١٣)، التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة الخليجية –اسس علمية في التخطيط الاجتماعي ومنهجياته الفنية وتطبيقاته العملية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ع ٢٧ (٢٠٣-٢٢٢).

منظمة اليونسيف (٢٠١٥)، الاستثمار في السياسات المراعية للأسرة: أمر جيد للجميع، مقال منشور على صفحة منظمة اليونسيف، تم الاسترداد بتاريخ (سبتمبر ٢٠٢٠) الرابط تم الاسترداد من الرابط https://www.unicef.org/ar.

قعطي، كرم حبيبور (٢٠١٦)، تضارب دور المرأة في الأسرة والعمل: الطبيعة والنتائج.

الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠٥) نحو سياسات متكاملة في الدول العربية، منشورات الامم المتحدة، نيويورك –إطار تعاون، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ناجي، احمد عبد الفتاح (٢٠١٦)، سياسة الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الثانية.

القصيفي، جورج (٢٠١٣) مفهوم السياسات الاجتماعية ومكوناتها، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية –المفاهيم–المجالات– الاشكاليات سلسلة الدراسات الاجتماعية المكتب التنفيذي لوزراء الشؤون الاجتماعية لمجلس دول التعاون الخليج العربي،ع٧٧، الطبعة الأولى.

د.ماهر ابو المعاطي علي، السياسة الاجتماعية –اسس نظرية –نماذج عالمية وعربية ومحلية، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى،سنة ٢٠٠٣ .

السروجي، طلعت مصطفي (٢٠١٧)، السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠.

الكندري، يعقوب (٢٠١٣)، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية –المفاهيم–المجالات– الاشكاليات، سلسلة الدراسات الاجتماعية المكتب التنفيذي لورزاء الشؤون الاجتماعية لمجلس دول التعاون الخليج العربية، ع٧٧، الطبعة الأولى.

سركز، الطاهر العربي (يونيو، ٢٠٢٠)، الاستقرار الأسري وإنعكاسه على جودة الحياة الاجتماعية دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة كلية التربية بالعجيلات) مجلة كلية الآداب،١٩(٣٠٣-٣٢١).

سامية، عقيدة(٢٠١٥)،التوافق الزواجي وعلاقته بالاستقرار الأسري لدي الأسر ذات الزوجة العاملة –دراسة ميدانية بمدينة سعيدة – سنة رسالة ماجستير منشورة.

٢٢–الملا، خولة عبد الرحمن (٢٠١٨) "التحديث والعدالة التوزيعية في إمارة الشارقة –دراسة مقارنة باستخدام المسح الشامل لنتائج تعداد الشارقة ٢٠١٥"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

لفقير زوبير & بن رمضان سامية (٢٠١٨)، أثر الاستقرار الأسري على صحة الطفل – مقاربة سوسيو–نفسي، مجلة آفاق العلوم، ع١٢، ٠٥، (٣٥٧– ٣٧٤).

رويال كلاس للبحوث (٢٠٠٨) سياسة الرعاية الاجتماعية في الكويت، رويال كلاس للبحوث، تم الاسترداد من الرابط،www.academia.edu

درويش، عبد الله هاشم (٢٠١١)، العوامل المؤثرة على الاستقرار الأسري_ دراسة ميدانية بامارة دبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية.

السويدي، حميد سعيد علي بن ساحوه (٢٠١٣)، جنوح الاحداث وعلاقته بالتفكك الأسري بإمارة الشارقة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشارقة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية.

محمد، سهير عبد العزيز (٢٠٠١)، التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، الطبعة الاولى.

همت، مكية جمعة أحمد (٢٠١٣)، المهددات الاجتماعية، الثقافية، الامنية والبيئية التي تواجه الأسرة في إمارة الشارقة، ورقة علمية قدمت ضمن لجنة الخبراء المعنية بصياغة استراتيجية الأسرة في إمارة الشارقة، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

خليفة، خليفة محمد (٢٠٠٧)، لماذا تنهار الأسرة الاماراتية، منشورات ندوة الثقافة والعلوم، دبي.

الطويل، علي غانم عبدا الله (٢٠٠٣)، مقومات الأسرة في مجتمع الامارات –دراسة ميدانية، منشورات ندوة الثقافة والعلوم، دبي.

المالكي، عبد الرازق فريد(٢٠٠١)،ظاهرة الطلاق في دولة الامارات –اسبابه –اتجاهاته–مخاطره والحلول،منشورات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

الغرايبة، فاكر محمد (٢٠١٤)، اسباب الطلاق في مجتمع الامارات من وجهة نظر المواطنات المطلقات، جامعة الشارقة –منشورات كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.

المدفع، عائشة (٢٠١٥)، العنف وسوء معاملة الأطفال – دراسة ميدانية على عينة من الأطفال المواطنين في مجتمع الامارات، منشورات ادارة البرامج والبحوث، مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.

الجرجاني، علي (٢٠١٦)، النفس البشرية والسلوك الإنساني "على ضوء الطب النفسي، بدون سنة نشر.

أبو حميدان، يوسف عبد الوهاب، العلاج السلوكي لمشاكل الأسرة والمجتمع، دار الكتاب الجامعي، العين، الطبعة الاولى، بدون سنة نشر.

المهدلي، محمد محمود (٢٠٠١)، ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية، المكتب الجامعي الحديث.

حمودة، أحمد عبد الرحمن (٢٠١٣) مفهوم السياسات الاجتماعية ومكوناتها، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية –المفاهيم–المجالات– الاشكاليات، سلسلة الدراسات الاجتماعية المكتب التنفيذي لوزراء الشؤون الاجتماعية لمجلس دول التعاون الخليج العربية، العدد٧٧، الطبعة الاولى.

لجنة التنمية الاجتماعية (٢٠١٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية – الامم المتحدة " أهمية استقرار الأسرة في الحماية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة".

الفرا، بركات عبد الحميد عطية (٢٠١٩)، أهمية وكفاءة قواعد البيانات في دعم التدخلات التنموية والإغاثية للقطاع الزراعي نتيجة الاعتداءات الأسرائيلية ٢٠٠٨م–٢٠١٨م قطاع غزة–فلسطين، رسالة ماجستير في ادارة الكوارث والازمات، الجامعة الاسلامية – غزة، سنة ٢٠١٩.

رؤية الامارات ٢٠٢١، تم الاسترداد من الرباط https://www.vision2021.ae

المجلس الاستشاري بإمارة الشارقة، (يناير ٢٠٢٠) تم الاسترداد من الرابط https://wam.ae/ar/

وزارة تنمية المجتمع (٢٠٢١) الرابط https://www.mocd.gov.ae

مراكز التنمية الأسرية بالشارقة (٢٣، ديسمبر ٢٠١٩)https://www.alroeya.com/ / تم الاسترداد بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠.

البوابة الرئيسية لحكومة الامارات العربية المتحدة،٢٠٢١ تم الاسترداد بتاريخ يناير ٢٠٢١من الرابط https://u.ae/ar-ae/information-and-services

سامية، زبوج(٢٠١٨)،مضامين السياسة الاجتماعية،مجلة التراث، المجلد الاول،العدد٢٩،الصفحات (٤٦٧-٤٧٧) تم الاسترداد من الرابط،https://www.unescwa.org/

مكتب الشارقة مدينة مراعية للمسن تم الاسترتداد من الرابط https://agefriendly.shj.ae

Vono, Daniela de, Vilhena & Livia Sz. Oláh (2017), Family Diversity and its Challenges for Policy Makers in Europe Evidence and recommendations from the FP7 project Families and Societies, Discussion Paper, https://population-europe.eu/

Carlson, Laura, Barbara Hobson, (2013) Policy recommendations Changing families and sustainable societies: Policy contexts and diversity over the life course and across generations, Collaborative research project financed by the European Union's Seventh Framework Program. http://www.familiesandsocieties.eu/

Baldridge, Stephen (2011) Family Stability and Childhood Behavioral Outcomes: A Critical Review of the Literature, Journal of Family Strengths, volume 11, Issue 1, Article 8, https://core.ac.uk/download/pdf/46715668.pdf

Esuna, Dugarova, (2016) The Family in a New Social Contract the Case of Russia, Kazakhstan and Mongolia, This United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD) Research Paper was prepared for the program on Social Policy and Development.

Terry, Ann L. Craigie, Jeanne Brooks-Gunn, Jane Waldfoge, Family Structure, Family Stability, and Outcomes of Five-Year Old Children, Fam Relatsh Soc. 2012 March 1; 1(1): 43–61. doi:10.1332/204674312X633153.

Rae Jean Proeschold-Bell, Promoting Family Stability in a Down Economy, https://www.purdue.edu/

Bradley, Hardy, Heather D.Hale, and Jenny Romick((2019) Strengthening Social Programs to Promote Economic Stability During Childhood, Social Policy Report, Volume 32, Number 2, https://srcd.onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1002/sop2.4

Lawrence, M. Berger and Sarah A. Font, The Role of the Family and Family-Centered Programs and Policies, https://files.eric.ed.gov/ https://www.ncbi.nlm.nih.gov/

Mary Daly, Rachel Bray, Zlata Prokauf, Yasmina Byrne, Alice Margaria, Ninoslava Peknik, Maureen Sams-Vaughan, (2015) Family Policy and Support and Parenting in a Global Context, United Nations Children's Fund (UNICEF), UNICEF Research Office.

Samantha, Callan (2014), Building a strong society requires effective family policy, DIFI Family Research and Proceedings.1http://dx.doi.org/10.5339/difi.2014.1.

Sydney Briggs, (Aug2019) Emily Cantrell, Elizabeth Karberg,Family Instability and Children's Social Development, \https://www.childtrends.org/wp.

Katherine Gallagher Robbins and Shawn Fremstad,(October 25, 2016) 4 Progressive Policies that Make Families Stronger, Center for American Progress.

Family Support Agency (2013) Strategic Framework for Family Support within the Family and Community Services Resource Centre Programme, January, https://www.tusla.ie/.

Janet Currie and Nancy Reichman, (2015) Policies to Promote Child Health: Introducing the Issue, VOLUME 25 NUMBER 1 SPRING https://futureofchildren.princeton.edu/.

Karen Boenschneider, Olivia M. Little, Theodora Ohms, Sarah Penning, Karen Cadijan, and Thomas Corbett, (July 2012) The Family Impact Lens: An Evidence-Based, Family-Focused Approach to Policy and Practice, Family Relationships, Vol. 61., 3, (514—531).

UN HEADQUARTERS (FEBRUARY 12, 2018,) The importance of Family - Stability to Achive sustainable Development 57TH SESSION OF THE COMMISSION ON SOCIAL DEVELOPMENT (CSOCD), NEWYORK, https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2019/02/Belarus-

Mary Daly, Rachel Bray, Zlata Prokauf, Yasmina Byrne, Alice Margaria, Ninoslava Peknik, Maureen Sams(2015)-Vaughan, Family Policy and Support and Parenting in a Global Context, United Nations Children's Fund (UNICEF), UNICEF Research Office.

Anne Zovi Duvander, Trud Labegaard, Mats Johansson, (2011) Gender Roles and Family Stability: The Impact of a More Active Father's Role on Divorce Risks in the Nordic Countries, Presentation to the 27th IUSSP International Population Conference.

Esraa Dundar Aravasek (November 28, 2018). Social policy and the welfare state, public economics and finance, Bernor Agikgos, IntechOpen, DOI: 10.5772 / intechopen.82372. https://www.intechopen.com/books/public-economics-and-finance/social-policy-and-the-welfare-state Date of removal and visit page 19/2/2021

Kiran McEwon,(October 2000) A Guide to What Works in Family Support Services for Vulnerable Families, A Guide to What Works in Family Support Services for Vulnerable Families, Dublin 9, Ireland,

Louis A. Froman, Jr. (November 23, 2020,) International Encyclopedia of the Social Sciences.

https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/law/law/public-policy#A

PeterTaylor-(January,2021) What is social policy? The British Academy, https://www.thebritishacademy.ac.uk/blog/what-is-social-policy/

Chelsea Smith, Robert Crosno, and Shannon E. Kavanagh, (October 2017) Family Instability and Child Health, Family Relations 66: (601–613)601 DOI:10.1111/fare.12272,

UNITED NATIONS NATIONS UNIES Department of Economic and Social Affairs Division for Social Policy and Development (April 2009.) Programme on the Family in collaboration with the Doha International Institute for Family Studies and Development, "Family policy in a changing world: Promoting social protection and intergenerational solidarity" Doha, Qatar 14-16

LAU Yuk King , (2017) Family Impact Analysis of the Proposed Legislation—Children Proceedings (Parental Responsibility) Bill in Hong Kong ,The 16th World Conference of the International Society of Family Law Amsterdam, The Netherlands, 25 July to 29 July 2017 , https://www.researchgate.ne

[1] AliceAnn Crandall, Lynneth Kirsten B. Novilla, Carl L. Hanson, Michael D. Barn, M. Lelinneth B. Novilla, (12 November 2019) Front. Public Health, | https://doi.org/10.3389/fpubh.2019.00331 https://www.frontiersin.org

Riederer, Bernhard, Monika, Mynarska, Maria Winkler-Dworak, Thomas Fent, Bernhard Rengs and Dimiter Philipov Vienna (2017) Institute of Demography, Futures of families in times of multifaceted societal changes: a foresight approach, https://www.researchgate.net/

[1] Katherine Gallagher Robbins and Shawn Fremstad, (October 25, 2016)4 Progressive Policies that Make Families Stronger, Center for American Progress,

Carl, L. Hanson (March 2019), Ali Crandall, Michael D. Barnes, Brianna Magnusson, M. Lelinneth B. Novilla and Jaron King, Family-Focused Public Health: Supporting Homes and Families in Policy and Practice, Front. Public Health, 20 March 2019 | https://doi.org/10.3389/fpubh.2019.00059